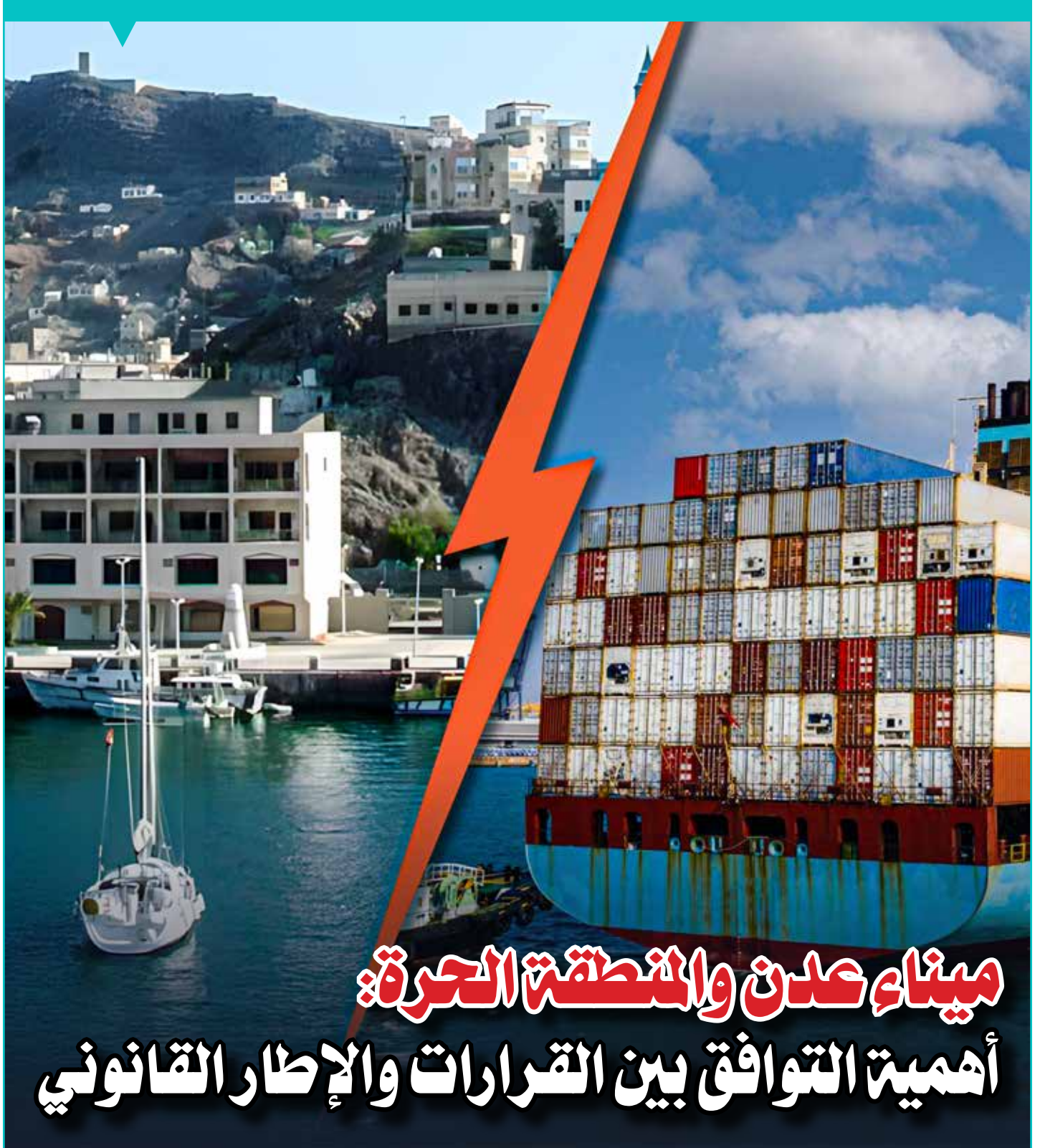


اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (51-50) أبريل 2026م | السنة الخامسة

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرابطة الاقتصادية



ميناء عدن والمنطقة الحرة:

أهمية التوافق بين القرارات والإطار القانوني

✉ Economista.967@gmail.com

🌐 facebook.com/107194314898407

📍 عدن - اليمن

🌐 www.eaf-ye.com

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

محتويات العدد

شروط النشر في المجلة
07

من نحن
06

افتتاحية العدد
04

هيئة التحرير
03

تحليل أسعار الصرف
لشهر مارس.....< 12

تحليل أسعار السلع
لشهر مارس.....< 47

ملف العدد:

ميناء عدن والمنطقة الحرة: معركة البقاء بين سطوة
"القرارات" وهيبة "القانون" - سميح غازي أحمد علي < 39

مقالات اقتصادية

- لعنة النفط في اليمن! - د. عبدالغني جفمان < 53
- النحل اليمني.. حكاية تعبر عن بركة الماضي وقسوة الحاضر
م. عبدالقادر السميطي< 56
- أزمة السيولة في اليمن.. فرصة لا تعوض للتحول الرقمي
والشمول المالي - معاذ عبدالواحد البصري< 58
- الحماية التجارية وتأثيرها على التجارة الدولية
- د. سامي محمد قاسم< 60
- البتروبوليتكس: النفط كأداة قوة في العلاقات الدولية
والاقتصاد السياسي - د. علي سعيد صالح< 65
- من يحمي المستهلك؟ - هلال عبدالله< 70

تطورات اقتصادية

- وزارة المالية تطلق برنامجاً
مالياً لاستئناف الإصلاحات
الاقتصادية.....< 18
- هندسة الكيانات الاقتصادية:
من اقتصاد الدكاكين إلى اقتصاد
المؤسسات
د. أحمد مبارك بشير< 20
- مقترحات لمعالجة شح السيولة
من النقد المحلي
بشير علي الفقار< 35
- البنك المركزي يحدد سعر صرف
جديد للريال السعودي
د. يوسف سعيد أحمد< 37
- اليمن في رمضان 2026: أزمة
إنسانية تبحث عن حل
- م. ناصر صالح متاش< 41
- موارد عدن المحلية بحاجة
إلى أكثر من مراجعة
صالح علي الجفري< 44

الاقتصاد والناس

الاستقرار الاقتصادي والناس
- د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة
الاقتصادية< 73





هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعي

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

مستشارو هيئة التحرير:

أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيبا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

الإخراج الفني:

حسين سيف الأنعمي

العمل أداة التحول الرئيسة

هيئة التحرير

الأنشطة الاقتصادية، وغابت الاستثمارات، مما أدى إلى تقلص فرص العمل وانخفاض مستويات الدخل

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ونسب البطالة تجاوزت 60% بين الشباب مما جعل الفقر أحد أدوات ونتائج الحرب التي لا تقل فتكا عن القصف

بالنتيجة أصبح عدد كبير من الأسر يعتمد على مصادر محدودة أو غير مستقرة في تلبية حاجات حفظ الحياة، الأمر الذي أضعف القدرة على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

إن معالجة هذه الأوضاع لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة بناء السلام، حيث يمثل الاستقرار

أداة التحول الهامة من حالة الفقر يتم عبر خلق فرص العمل، يمثل العمل الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات واستقرارها، وهو الطريق الأكثر استدامة للحد من الفقر وتحقيق الكرامة الإنسانية. وفي المجتمعات الهشة، مثل اليمن، تزداد أهمية العمل بوصفه وسيلة للانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الإنتاج، ومن الهشاشة الاقتصادية إلى الاستقرار والتنمية. في المجتمعات التي يتوفر لأبنائها العمل المنتج تكون أكثر قدرة على الصمود، وأكثر استعداداً لبناء مستقبل أفضل.

لقد أدت سنوات الحرب في اليمن إلى تفاقم معدلات البطالة والفقر واتساع رقعة الأزمة الإنسانية، حيث تراجع الإنتاج وتوقفت الكثير من

”

■ أدت سنوات الحرب في اليمن إلى تفاقم معدلات البطالة والفقر واتساع رقعة الأزمة الإنسانية، حيث تراجع الإنتاج وتوقفت الكثير من الأنشطة الاقتصادية، وغابت الاستثمارات، مما أدى إلى تقلص فرص العمل وانخفاض مستويات الدخل.

العمل الجسر الذي يعبر بالمجتمع من حالة الضعف إلى القوة، ومن الأزمات المتكررة إلى التنمية المستدامة

ختاماً ندعو إلى توفير متطلبات التحول من الضياع إلى تحقيق الاستقرار من خلال كسر اسلوب معالجة الازمات من خلال إجراءات وسياسات تساعد في خلق بيئة عمل تساعد في خلق فرص عمل ودخل مستدام للحد من الفقر والمجاعة

التي تتيح للأفراد والأسر تحسين مستويات معيشتهم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا فإن جعل خلق فرص العمل هدفاً مركزياً للسياسات الاقتصادية يمثل خطوة ضرورية نحو التحول من اقتصاد متعثر إلى اقتصاد نام، ومن واقع الأزمات إلى آفاق التنمية المستدامة

إن مستقبل اليمن لا يُبنى بالمساعدات وحدها، بل يُبنى بالعمل والإنتاج، حيث يشكل

السياسي والأمني المدخل الضروري لعودة النشاط الاقتصادي والتنموي. فإعادة الإعمار، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنشيط القطاعات الإنتاجية، وإعادة إنتاج وتصدير النفط والغاز والبحث عن مصادر تمويل مستدامة، كلها عناصر أساسية لإعادة دوران عجلة الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

إن العمل المنتج هو المفتاح الحقيقي للحد من الفقر، وهو الوسيلة



من نحن؟



نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصادياً لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام



الرسالة:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد



الرؤية:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي



القيم:

الأهداف:



- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تساهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقديم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتائج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ



قواعد النشر

في مجلة الرابطة الاقتصادية:

- 1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
- 2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
- 3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
- 4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
 - مقالات اقتصادية
 - تطورات اقتصادية حديثة.
 - الاقتصاد والناس.
- 5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمة.
- 6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
- 7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
- 8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

هيئة التحرير



تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600) وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		أولاً: عرض سعر شهري
السعر (ريال يمني)	الحجم	ري
80000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
80000	صفحة كاملة	الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد ال3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
65000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
55000	صفحة كاملة	الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
45000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد ال3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
65000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
60000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
50000	صفحة كاملة	الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
40000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد ال3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
60000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة



السمو
ALSMO

شركة السمو للصناعات الغذائية
11821 الرياض - المملكة العربية السعودية

☎ 011 46000000 - 011 46000001

✉ info@alsmofood.com

📍 11821 الرياض - المملكة العربية السعودية

🌐 www.alsmofood.com

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شَاهِين
SHAHEEN





”
تطورات
أسعار الصرف

تطورات أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر فبراير/ مارس 2026

إعداد: د. نهال علي عكبور

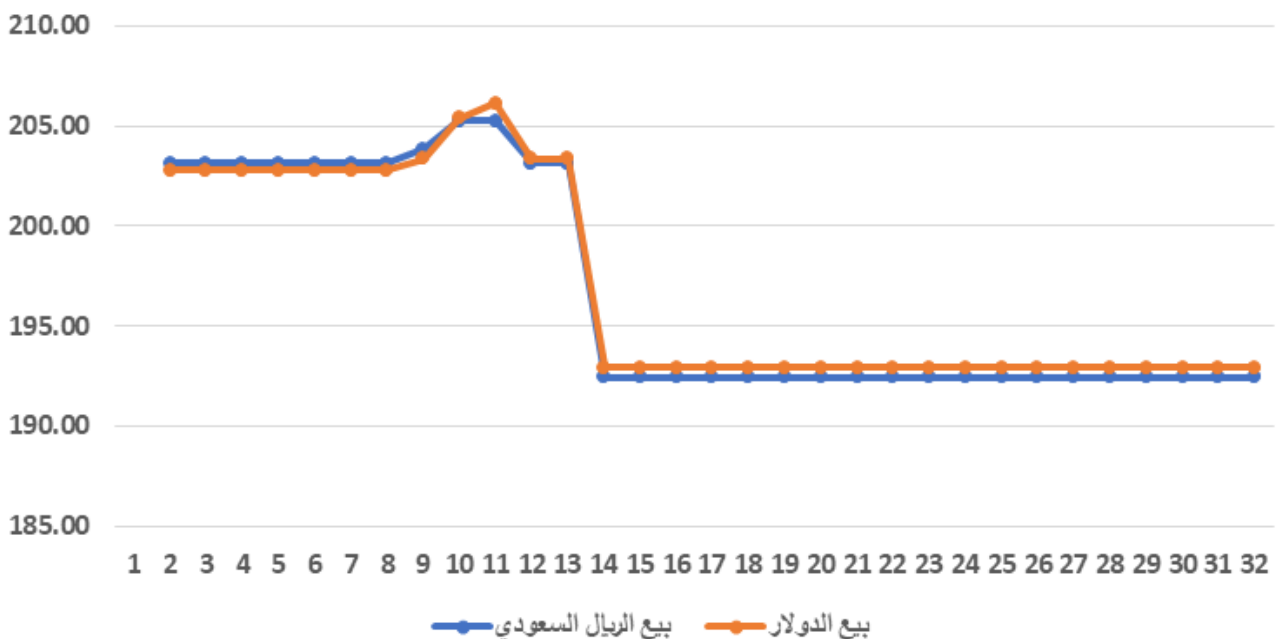
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

باستمرار حملة الغاء تراخيص لمحللات الصرافة الذي تعمل على التلاعب بسعر الصرف، بما يخالف السعر المقر من قبل البنك المركزي اليمني عدن كذلك حجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء انخفضت إلى أدنى حدود لها بنسبة %193، وهذا يقلص معها فوارق التحويل والنقل بين المحافظات، أخذ معها انخفاض بسيط في أسعار السلع الاستهلاكية والضرورية والكمالية منها.

بحدود المسموح به، إلى تاريخ 13 فبراير اقر البنك المركزي انخفاضا طفيفا في سعر الصرف اليمني مقابل العملات اليمنية، واستمر إلى أواخر شهر مارس، إذ بلغ سعر صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي بحوالي 410 للشراء و 413 للبيع، و 1558 ريال يمني مقابل الدولار في الشراء و 1573 ريال يمني للبيع كما قام البنك المركزي

يشهد سعر الصرف للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية مع بداية العام الجديد تعافي بسبب سياسات التثبيت المقررة من قبل البنك المركزي اليمني عدن فما يزال يتأرجح بين أعلى قيمة له 431 للريال اليمن مقابل الريال السعودي، و 1644 ريال يمني مقابل الدولار، وأدناها 425 ريال يمني مقابل الريال السعودي و 1617 ريال يمني مقابل الدولار، فهذا التآرجح

الشكل رقم (1) الموضح للفجوة بين محافظتي عدن/ صنعاء خلال شهري فبراير ومارس 2026م



جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مارس لعام 2026م

أسعار السوق - محافظة عدن
أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات

الدولار		ريال سعودي		الدولار		ريال سعودي		البيانات	
البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء		
537	535	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	01
537	535	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	02
537	534	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	03
537	534	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	04
537	534	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	05
537	534	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	06
537	534	140.2	139.8	1626	1615	428	425	فبراير/ مارس	07
537	534	140.2	139.8	1629	1620	427	426	فبراير/ مارس	08
537	534	140.2	139.8	1640	1628	430	428	فبراير/ مارس	09
537	534	140.2	139.8	1644	1628	431	428	فبراير/ مارس	10
537	534	140.2	139.8	1629	1617	427	425	فبراير/ مارس	11
537	534	140.2	139.8	1629	1617	427	425	فبراير/ مارس	12
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	13
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	14
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	15
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	16
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	17
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	18
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	19
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	20
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	21
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	22
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	23
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	24
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	25
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	26
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	27
537	534	140.2	139.8	1573	1558	413	410	فبراير/ مارس	28
537	534	140.2	139.8	1630	1617	428	425	مارس	29
537	534	140.2	139.8	1630	1617	428	425	مارس	30
537	534	140.2	139.8	1630	1617	428	425	مارس	31



شركة السرايري للتجارة
Alsarari Trading Company

جولستان هو الفرق
حبة ما تتكرر

Gulestan
جولستان
ماركه SILKY & DOUBLE POLISH

اللون : ابيض كلاسيكي
CLASSIC WHITE

طويل الحبة رقم 1 نسبة الكسرة 1%

أرز بسمتي



Net Weight
9 kg

وارد شركة السرايري للتجارة
تلفون: 02-383350 عدن

Produce of India





THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة اولاد زغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaglil Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.



ELECTROMECHA

Electromechanical Engineering & Contracting



محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميغا وات



”
تطورات
اقتصادية

وزارة المالية تطلق برنامجاً مالياً لاستئناف الإصلاحات الاقتصادية

الاقتصاد الوطني الناجمة عن الحرب التي فرضتها مليشيا الحوثي الإرهابية، والتي أدت إلى صدمات مالية عنيفة أبرزها تعطل أهم مصادر النقد الأجنبي، وتوقف صادرات النفط الخام الذي يمثل 65% من الموارد التي تعتمد

المالي والاقتصادي للدولة، استناداً إلى أسس منضبطه ومستدامه

وقالت الوزارة في بيان صادر عنها " إن هذا التوجه يمثل استجابة عاجلة لمعالجة الاختلالات الهيكلية الجسيمة في بنية

أعلنت وزارة المالية، أن الوزارة بقيادة الوزير مروان فرخ بن غانم، أطلقت برنامجاً تصحيحياً مالياً وهيكلياً شاملاً، يهدف إلى استئناف تنفيذ خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية، وذلك ضمن توجه حكومي حازم لإعادة بناء المسار



عليها الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن انقطاع تدفق الموارد المركزية إلى الخزانة العامة للدولة، مما أدى إلى تقليص الحيز المالي للدولة، والحد من قدرتها على التدخل الاقتصادي، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام الصدمات الداخلية والخارجية"

وأضاف البيان " أن وزارة المالية، تقود جهوداً حثيثة لإعادة ضبط المسار المالي والاقتصادي، وانتقالها من مرحلة التشخيص إلى مرحلة التنفيذ المؤسسي الفعلي، متصدرة الجهود لاستئناف العمل والإجراءات العملية، بالقرار رقم (11) لسنة 2025 الصادر عن مجلس القيادة الرئاسي، بشأن خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة"

وتابع البيان "وتكمن أهمية القرار في كونه يؤسس لإدارة متكاملة، ويربط بين استعادة الموارد العامة، وحوكمة عملية التوريد، وإلغاء كافة الرسوم والجبايات غير القانونية، وإخضاع مختلف الأوعية الإيرادية والكيانات الاقتصادية لرقابة الدولة، ويهدف ذلك إلى رفع

كفاءة الإدارة المالية وكبح مظاهر الهدر والتشوهات الاقتصادية"

وعلى الصعيد الدولي، أشار البيان، إلى أن مسار الإصلاحات يتعزز بتفعيل مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، والتي تعد نافذة محورية لإعادة دمج الاقتصاد اليمني في المنظومة المالية الدولية، حيث توفر هذه المشاورات تقيماً فنياً مستقلاً، وتدعم تصميم سياسات مالية ونقدية مبنية على البيانات.

وتوقعت الوزارة في بيانها، أن تسهم هذه الخطوة في تعزيز مستوى الشفافية، وترسيخ المصادقية الائتمانية للحكومة أمام شركائها من المانحين والمستثمرين، مما يهيئ بيئة جاذبة لاستقطاب الدعم الخارجي والتدفقات الاستثمارية

وعلى الصعيد المحلي، توقعت الوزارة، أن تسهم هذه الإجراءات في تحسين بيئة الثقة، ورفع جودة السياسات الاقتصادية، وتهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب الدعم الخارجي والاستثمارات

وأكدت الوزارة، أن نجاح هذا الحراك يتطلب تفعيلاً متكاملاً للأدوات الرقابية، وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والسلطة القضائية ممثلة بنيابة الأموال العامة، إلى جانب مختلف الأجهزة ذات العلاقة

كما شددت على أهمية إعادة تفعيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات الحكومية، بما يضمن تعزيز الرقابة على المال العام، واستكمال الدورة المستندية وفق الأطر القانونية، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام، وضبط عملية صرف المرتبات، ودعم مسارات التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة

واختتمت وزارة المالية بيانها، بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة تتطلب ترجمة هذه التوجهات إلى ممارسات مؤسسية مستدامة، باعتبارها المدخل الأساسي لإخراخ الاقتصاد الوطني من أزمتة الراهنة، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود



د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

هندسة الكيانات الاقتصادية

من "اقتصاد الدكاكين" إلى "اقتصاد المؤسسات"

(ضمن خارطة طريق الدولة التنموية البراغمية
- بيئة أعمال أكثر فاعلية)

وتغطية النفقات التشغيلية،
مفتقدة لأي ترابط عضوي أو
بعد استراتيجي

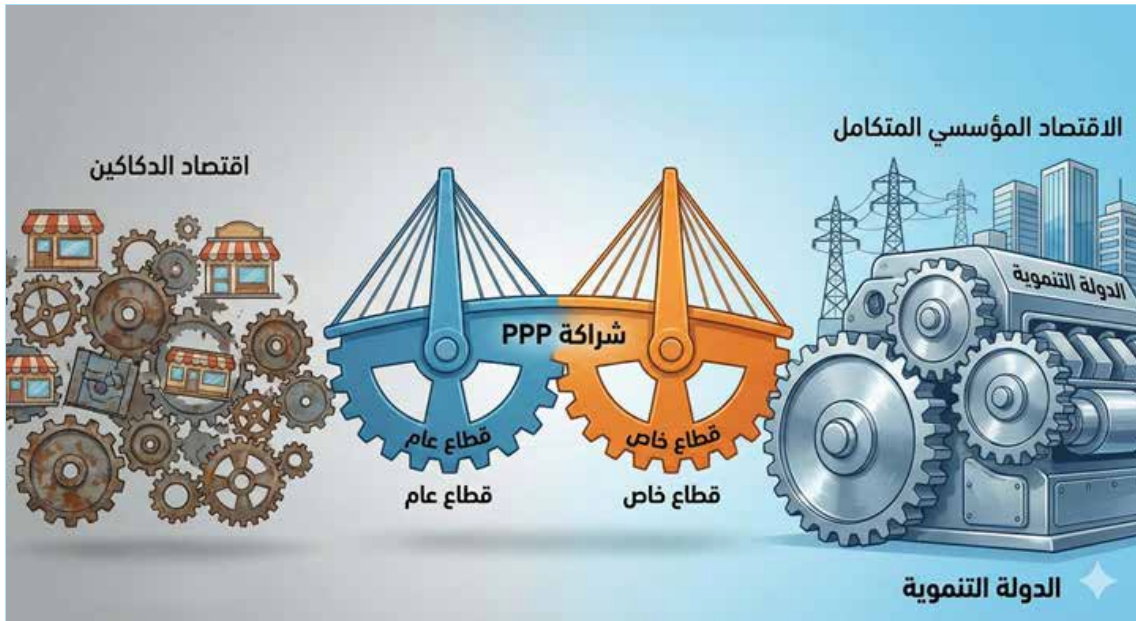
في هذه الورقة الشهرية،
وضمن سلسلتي حول "الدولة
التنموية البراغمية"، أنتقل
بكم من الحديث عن
السياسات الكلية إلى "إعادة
هندسة الكيانات الاقتصادية"،
فالدولة التنموية لا تنتظر
الحلول السياسية الشاملة
لتبدأ البناء، بل تستخدم

إن أي تشخيص دقيق
للمرحلة يكشف عن ترسيخ
لنمط ما أسميته في
مقالاتي السابقة "اقتصاد
الدكاكين"، وهذا المصطلح لا
يعني صغر حجم المشاريع،
بل يشير إلى حالة تفتت
هيكلية، حيث تحولت
المؤسسات الكبرى (بنوك،
شركات حكومية، وزارات) إلى
جزر منعزلة تدير عملياتها
بمنطق "الدكان" المعني
بالربح اليومي السريع

”

■ مرحبا،

مع مطلع العام 2026،
لا يقف الاقتصاد اليمني
أمام تحديات التضخم
وتدهور العملة فحسب،
بل يواجه معضلة أعمق
تتعلق بـ "الحمض النووي"
للكيانات الاقتصادية ذاتها.





في الدليل الذي نشرته مطلع يناير 2026 كهدية للعام يمكن الاطلاع عليه في صفحتي بعنوان "دليل الكيانات الاقتصادية والإغلاق المالي" الإصدار الأول خارطة طريق لتصنيف هذه الكيانات، يقدم هذا "الأطلس الجديد" تصنيفاً دقيقاً يعيد كل طرف إلى مربعه الصحيح قدر الأمكان

المتاح لفرض واقع اقتصادي يخدم المجتمع، وهذا الانتقال من عقلية "الجباية" إلى عقلية "خلق القيمة" يتطلب أولاً الإجابة عن سؤالين جوهريين:

- من هو الفاعل الاقتصادي؟

- وما هي القواعد التي تحكم حركته؟

سنعمل هنا في تفكيك "العقدة المؤسسية"، لنرسم "أطلساً" جديداً يوضح الهوية القانونية لكل فاعل، ويفصل بوضوح بين "السيادي" و"التجاري" و"الاجتماعي"، ممهداً الطريق لبيئة أعمال جاذبة وشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص

أ- هندسة الكيانات الاقتصادية وتطويرها

تتمثل الخطوة الأولى لإصلاح بيئة الأعمال في إزالة الغموض عن طبيعة الكيانات الفاعلة، فلقد أدى الخلط بين "الدور السيادي" و"الدور الاستثماري" للدولة إلى تشوهات عميقة، حيث تتعامل الجهات الحكومية مع المرافق الاقتصادية (موانئ، اتصالات) كأدوات جباية، بينما تُدار الخدمات الاجتماعية بمنطق السوق،

1) القطاع العام: الفصل بين السيادة والخدمة والاستثمار

• **ينبغي إعادة تعريف القطاع العام في اليمن ضمن مسارين متميزين قانونياً ومالياً:**

1. القطاع العام السيادي والخدمي:

- يشمل الوزارات والهيئات التي تمثل سلطة الدولة وتقدم خدمات لا تهدف للربح (الأمن، القضاء، التعليم الأساسي).
- تُنشأ بقانون خاص أو قرار تشريعي لأنها: تمتلك صلاحيات سيادية/تنظيمية أو تحتكر خدمة عامة أو تدير أصولاً سيادية حساسة.
- هذه الكيانات لا تمتلك سجلات تجارية، وتخضع لـ "محاسبة الموازنة العامة".
- دورها خلق البيئة الآمنة والمستقرة التي يعمل فيها الاقتصاد، ولا يجوز لها الدخول في منافسة مع القطاع الخاص.
- قد تشمل هذه الكيانات وحدات تجارية داخلية، وهي ليست مستقلة، وتستخدم عندما تريد الدولة "حسابات تشغيلية منفصلة" دون تعقيد تأسيس شركة، كمكتب او وحدة سجل الشركات في وزارة التجارة، حيث يقدم خدمات تسجيل الشركات برسوم.

2. القطاع الهجين:

- هنا تكمن نقطة الإصلاح الجوهرية، فالمؤسسات المملوكة للدولة التي تمارس نشاطاً اقتصادياً (مثل شركة النفط، المؤسسة العامة للاتصالات، الخطوط الجوية) يجب أن تنتقل بالكامل إلى

1) القطاع الخاص: من "اقتصاد الظل" إلى الشرعية المؤسسية

• بدلاً من مطاردة القطاع الخاص بالجباية، يجب جذبته عبر "تسهيلات التأسيس" وتقسيمه حسب طبيعة النمو:

1. الأعمال الفردية والريادية ومتناهية الصغر

- هذه الفئة تشكل القاعدة العريضة للهرم الاقتصادي، وهي الأكثر عدداً وقدرة على امتصاص العمالة بسرعة.
- تشمل هذه الفئة العمل الحر مثل المبرمجين والمصممين والاستشاريين الذين يقدمون خدماتهم بشكل مستقل، والعمل المستقل مثل أصحاب الورش والمحلات الصغيرة والأطباء في عياداتهم الخاصة، والأنشطة المدرة للدخل البسيطة التي تهدف إلى تحقيق دخل مباشر وسريع، والأعمال الإنتاجية الصغيرة مثل الحرف اليدوية والصناعات المنزلية والمزارعين الصغار.
- هذه الشريحة لا تحتاج إلى خطط استراتيجية معقدة أو تمويلات ضخمة، بل يحتاجون إلى "هوية قانونية مبسطة" تسمح بفتح حسابات بنكية وتوقيع عقود دون تعقيدات ضريبية، مما ينقلهم من "اقتصاد الظل" إلى النور.

2. المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs وهي تمثل

العمود الفقري للاقتصاد:

- تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد صحي، فهي الجسر الذي يربط بين الأعمال متناهية الصغر والشركات الكبيرة.
- تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل لائقة، ومرونتها في التكيف مع تغيرات السوق.
- متطلباتها الأساسية تتجاوز مجرد التبسيط، لتشمل توفير تمويل ميسر، حيث أن الحصول على التمويل هو التحدي الأكبر لهذه المنشآت. لذا، لا بد من تفعيل دور البنوك التجارية في تمويلها، وإنشاء صناديق لضمان مخاطر قروضها، وتشجيع شركات رأس المال المخاطر للاستثمار في الواعدة منها.

3. الشركات الكبيرة:

- قاطرة النمو والشريك الأساسي في البنية التحتية. حاجتها الأساسية هي "اليقين القانوني" واستقرار التشريعات لحماية استثماراتها طويلة الأجل.

مربع "القطاع الهجين"، هذا يعني أنها، ورغم ملكية الدولة لها، يجب أن تعمل بـ "هوية تجارية" كاملة، وتمتلك سجلاً تجارياً، وتخضع لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) وليس للمحاسبة الحكومية. وهذا يتطلب قانون/إطار للشركات الحكومية يحدد قواعد الملكية والحوكمة والشفافية والانضباط المالي، ويتيح التأسيس للشركات الحكومية وينظم ربطها ككيان شركة وفق قانون الشركات، وفي الأغلب هذه الشركات تؤسس كشركة مساهمة (عامة أو مغلقة) أو شركة محدودة.

- هذا الفصل ضرورة لـ "تحسين بيئة الأعمال". فعندما تعمل الشركات الحكومية بسجلات تجارية، فإنها تصبح خاضعة للمساءلة القانونية أمام القضاء التجاري (وليس الإداري فقط)، مما يطمئن المستثمر الخاص الشريك أو المنافس، كما أن هذا الفصل يمهّد الطريق لمشاريع الشراكة (PPP)، حيث لا يمكن لقطاع خاص أن يدخل في شراكة مع "وزارة" بيروقراطية، بل يحتاج إلى "شركة" نظيرة تتحدث لغة الميزانيات والأرباح والخسائر.

1) القطاع الثالث: مأسسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي

بها من كلفة زمنية ومالية وعدم يقين، وفي بيئة هشة ومتأثرة بالنزاع، لا يمكن التعويل على إصلاحات تقليدية بطيئة، نحن بحاجة إلى تدخلات سريعة وذكية تبنى على التكنولوجيا واللامركزية، لا لمعالجة "السجل التجاري" فقط، بل لتصميم "بيئة حاضنة" تناسب كل فاعل اقتصادي بحسب حجمه وطبيعته نشاطه. ولتحقيق العدالة والشمول، نقترح إعادة هندسة إجراءات التأسيس والحماية وفق "هرم متدرج" يعالج الضغوط الحالية على النحو الآتي:



• ليس قطاعاً خيراً فحسب، بل شريك تنموي. يشمل "التعاونيات" (الزراعية والسمكية) التي تحول صغار المنتجين من "دكاكين" فردية إلى كيانات قوية قادرة على التفاوض والتصدير عبر تأسيس شركات تعاونية او مدينة،

• وهذا يتطلب تحسين بيئة الأعمال لهذا القطاع من تشريعات مرنة تسمح بإنشاء "الشركات غير الربحية وذات الأرباح المحدودة"، هذا النموذج يمثل الحل لاستدامة مشاريع المياه، والكهرباء الريفية، والخدمات الصحية وغيرها في المحافظات، حيث يخرجها من دائرة الاعتماد على المنح المتقطعة إلى دائرة التشغيل الاقتصادي المستدام.

استثمارات منتجة.

ب- إعادة هندسة بيئة الأعمال

العائق الأكبر ليس في الموارد الطبيعية، بل في "البنية الفوقية-Super-structure" أي القوانين واللوائح، وإجراءات الترخيص، وآليات الإنفاذ، وما يرتبط

إن تشخيص واقع الاستثمار في اليمن يكشف مفارقة "نعم... ولا"، نعم نمتلك موارد وفرصاً واعدة، لكننا لا نمتلك البيئة الحاضنة التي تحول الموارد إلى

« تمثل هذه الفئة (حرفيون، سائقي توصيل، مبرمجون مستقلون، عمالة يومية...) الشريحة الأوسع والأكثر هشاشة. والتحدي هنا ليس "تعزيز السجل التجاري" بقدر ما هو الاعتراف المهني والأمان الاجتماعي، وبدلاً من إغراق وزارة الصناعة بملايين المعاملات الفردية، يتم تفويض النقابات المهنية والعمالية (بعد إعادة هيكلتها لتصبح كيانات تنموية لا مطلبية فقط) بإصدار "رخصة مزاولة مهنة/شهادة اعتراف مهني" كبديل وظيفي يمكن الفرد من فتح حساب بنكي، وتوقيع عقود، والدخول في الاقتصاد الرسمي بصورة آمنة

« ولإزالة المخاوف من الأعباء، يتم ربط اصدار رخصة المزاولة بآلية تأمين اجتماعي شامل ومرن (تقاعد، إصابات عمل...) بمساهمات ميسرة، مع دعم حكومي جزئي كلما امكن وتوسيعه، مما يساهم في تحويل العمالة "المكشوفة" إلى قوة عمل محمية، ودمجها في الدورة الاقتصادية والمالية بفاعلية أعلى

قاعدة الهرم:

الأفراد والعمل الحر والأعمال متناهية الصغر

01

- « اعتماد مبدأ "سجل الآن، وادفع لاحقاً":
1. تسجيل سريع وفوري نسبياً، مع إعفاء كامل من الرسوم الحكومية لأول عامين
2. الاكتفاء بنظام الإخطار للأنشطة منخفضة المخاطر، مع رقابة لاحقة قائمة على المخاطر بدل التعطيل المسبق

- « الشركات المدنية والتعاونية (التعاونيات الزراعية/السمكية/المهنية وغيرها، والشركات غير الربحية ومحدودة الربحية) تواجه تعقيدات إجرائية حين تدار بمنظور "خيري/أمني" لا بمنظور تنموي. والحل:
1. نقل تسجيلها إلى وزارة الصناعة أو المركز الوطني لخدمات الأعمال ضمن تصنيف "شركات مدنية/اجتماعية" تستهدف التنمية أو الريح التضامني
2. تُمنح حوافز ضريبية دائمة أو طويلة الأجل مقابل أثر اجتماعي قابل للقياس، مع إجراءات تأسيس رقمية سريعة ومحددة بزمان

- « الشركات الكبرى الناتجة عن تحالفات استراتيجية أو شركات مع الدولة (الطاقة، الموانئ، المصانع الكبرى...) لا تحتل البيروقراطية الاعتيادية. لذا أقترح:
1. تخصيص "مسار ذهبي" داخل المركز الوطني لخدمات الأعمال يمنح "الرخصة الواحدة الشاملة" (الأرض، البيئة، الدفاع المدني، العمل... إلخ) بقرار موحد، استناداً إلى موافقة وحدة/هيئة الشراكة أو هيئة الاستثمار
2. شركة الغرض الخاص (SPV): تسهيل تأسيس شركة المشروع لمشاريع الشراكة بحيث تُسجل كشركة مساهمة (أو الشكل الأنسب قانونياً) خلال 48 ساعة وفق إجراءات مبسطة ومحددة، لتمكينها من توقيع العقود والبدء في الإغلاق المالي دون إجراءات تأسيس مطولة

- « فشلت تجارب "النافذة الواحدة" السابقة لأنها اكتفت بتجميع مندوبي الوزارات والهيئات في مبنى واحد دون تفويض حقيقي، فتحوّلت إلى طبقة بيروقراطية إضافية، و البديل في: إنشاء المركز الوطني لخدمات الأعمال بخصائص واضحة:
1. صلاحية قانونية لإصدار التراخيص نيابةً عن الجهات، بحيث يتعامل المستثمر مع المركز فقط
2. تفويض فروع المركز في المحافظات المؤهلة إدارياً (حضر موت، عدن، مأرب...) بصلاحيات كاملة لإصدار السجلات والتراخيص دون الرجوع للمركز الرئيسي، باستثناء المشاريع السيادية
3. منصة رقمية لتأسيس الشركات وإصدار الهوية الضريبية إلكترونياً لتقليل الاحتكاك البشري وهو أحد أهم مصادر الفساد والابتزاز

« رأس المال لا يخشى الخسارة التجارية بقدر ما يخشى "اللايقين القانوني". لذا، تتطلب المرحلة حزمة تشريعية عاجلة (قرارات بقانون):

1. تحديث قانون الشركات ليس فقط لتسهيل الدخول وأنواع الشركات، بل أيضاً لتبسيط الخروج من السوق (التصفية/الإفلاس) بوصفه معياراً عالمياً لمرونة الأعمال
2. إنشاء محاكم تجارية في المحافظات القادرة، مع آليات تحكيم/وساطة حديثة، وبآليات تنفيذ فعالة تضمن سرعة الفصل في المنازعات بعيداً عن التدخلات غير القانونية، مع برنامج عاجل لتأهيل القضاة والمحامين وأدوات التنفيذ
3. البدء في أتمتة السجل العقاري لحسم نزاعات الأراضي التي تمثل "ثقباً أسود" للاستثمار، وضمان حقوق الملكية كأصول قابلة للرهن والتمويل

هو وقودها. وكما أشرت في مقالتي "إعادة هيكلة البنك المركزي و القطاع المصرفي" يناير 2026 إلى ضرورة تخصص البنوك، فإننا هنا في إطار "بيئة الأعمال" نركز على آليات الوصول للتمويل التي يجب أن تتوفر لحظة التأسيس:

إذا كانت "هندسة الكيانات" تمثل هيكل السيارة، فإن "التمويل" هو وقودها. وكما أشرت في مقالتي "إعادة هيكلة البنك المركزي و القطاع المصرفي" يناير 2026 إلى ضرورة تخصص البنوك، فإننا هنا في إطار "بيئة الأعمال" نركز على آليات الوصول للتمويل التي يجب أن تتوفر لحظة التأسيس:

ج- هندسة التمويل (وقود المحرك الاقتصادي)

« المعضلة الكبرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليست في ندرة الأموال، بل في "غياب الضمانات"، فالبنوك تمتنع عن إقراض المشاريع الناشئة لعدم وجود أصول عقارية للرهن. والحل المقترح:

- تعزيز دور برنامج ضمان التمويلات اليميني (YLG) وتحويله الى "الشركة الوطنية لضمان التمويل" (بشراكة بين الحكومة والبنوك والمانحين)
- تقوم هذه الشركة بضمان نسبة (70-90%) من مخاطر القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والريادية المرخصة حديثاً.
- هذا يُشجع البنوك التجارية على فتح خزائنها لهذه الشريحة، لأن المخاطرة أصبحت مغطاة، مما يحول "الرخصة" التي يحملها الريادي إلى "أصل" له قيمة ائتمانية

صناديق ضمان القروض (جسر الثقة المفقود)

« هندسة منتجات تمويلية ترتبط بدورة الإنتاج:

« التمويل التآجيري (وفقاً لقانون التآجير الائتماني لكن بنموذج مصغر ومبسط للكيانات الصغيرة والمتوسطة) للمعدات والآلات، بحيث يبقى الأصل ملكاً للممول حتى السداد، مما يحل مشكلة الضمانات للصناعيين والمزارعين

« السماح بإنشاء منصات لتمويل "الفواتير المستحقة" في سلاسل الامداد، مما يمنح الشركات الصغيرة سيولة فورية لاستمرار عملها بدلاً من انتظار سداد الشركات الكبرى أو الحكومة لفترات طويلة

التمويل عبر سلاسل القيمة

« للقطاع الريادي والابتكاري (التكنولوجيا، الاقتصاد البرتقالي)، القروض البنكية ليست الحل المناسب. وبالتالي:

1. إصدار لائحة تنظيمية لـ "منصات التمويل الجماعي" (Crowdfund-ing)، تسمح للشباب بجمع رؤوس أموال صغيرة من الجمهور لمشاريعهم مقابل حصص، تحت رقابة شفافة
2. تحفيز القطاع الخاص (والبنوك) وخاصة الاسلامية لتأسيس صناديق "رأس مال مخاطر" تستثمر في الشركات الناشئة مقابل أسهم، مع منح هذه الصناديق إعفاءات ضريبية خاصة

د- الشراكة تاريخياً في اليمن

عند مراجعة الفترة التالية للوحدة (1990)، يظهر أن اليمن ظل يبحث عن إطار فعال ينظم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وقد تطورت النظرة إلى الشراكة تدريجياً من كونها "عقود امتياز" تمنح بقرارات إدارية، إلى كونها آلية متكاملة لتقاسم المخاطر والمنافع وتمويل وتشغيل البنية التحتية والخدمات العامة، إلا أن هذا التطور اتسم بالتشتت التشريعي والمؤسسي، إذ لم يتبلور قانون موحد وشامل للشراكة، وتوزعت أحكامها بين منظومات قانونية مختلفة، أهمها:

1. قانون الخصخصة (1999):

- اعتبر القانون حجر الزاوية في محاولة الدولة التخلي عن إدارة الوحدات الاقتصادية لصالح القطاع

الخاص.

- هدف القانون إلى تخفيف أعباء الدولة من نفقات الوحدات المتعثرة، ورفع كفاءة الأداء على أسس تنافسية.

- أنشأ القانون "اللجنة العليا للخصخصة" برئاسة رئيس مجلس الوزراء، والتي تولت المصادقة على برامج التقييم والبيع أو التأجير للقطاع الخاص

- كما نص على إنشاء "صندوق عائدات الخصخصة" لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما عكس رغبة في إعادة تدوير رأس المال العام نحو قطاعات أكثر إنتاجية

- عملياً، ركز هذا المسار على نقل الملكية/التصرف "أو البيع" في الأصول أكثر من بناء نموذج شراكة طويل الأجل قائم على إدارة مخاطر وتشغيل وأداء

2. قانون المناقصات

والمزايدات (2007):

- يمثل العمود الفقري لإجراءات الشراء العام، وهو مهم لأي تعاقدات حكومية كبرى بما فيها مشروعات الشراكة.

- لكنه لا يغطي تعقيدات عقود الشراكة مثل PPP/BOT ولا يشمل آلية (التفاوض المطول، وتوزيع المخاطر، وتمويل المشروع، وتعديل العقد، والإغلاق المالي)، مما يترك فجوة بين "منطق المناقصة التقليدية" ومنطق "مشروع شراكة متعدد المراحل"

3. قوانين الاستثمار (قانون

2010، والتحديثات اللاحقة):

- قدم قانون الاستثمار (15) لسنة 2010 حوافز وضمانات واسعة لحماية وتشجيع الاستثمار، لكنه لم يبين وحده إطاراً إجرائياً ومؤسسياً متكاملاً لاستقلالية الهيئة وتفعيل



يتأثر عادةً بفعالية الإنفاذ القضائي والوعي السوقي وتماسك الضمانات التنفيذية

5. مشروع قانون "قانون الشراكة 2014"، لم يتم اعتماده بعد:

- واجه القانون انتقادات من القطاع الخاص ولم يتم معالجتها، من أبرزها:
 - متطلبات نقل موظفي الجهة العامة بنسب مرتفعة (تلتزم المادة 77 المستثمر بقبول نقل موظفي الجهة العامة إليه، وبنسبة لا تقل عن 70% من الموظفين الحاليين) بما يرفع مخاطر التشغيل والتكلفة على المستثمر.

للقرار، ولا في تحويل التسهيلات إلى التزامات زمنية قابلة للقياس والتنفيذ، وبالتالي يعتبر محاولة مهمة في تحفيز الاستثمار ولازال بحاجة لمزيد من التعزيز.

4. قانون رقم (11) لسنة 2007م بشأن التأجير التمويلي:

- يوفر آلية تمويل مرنة تمكن المستثمر من استخدام أصول (معدات/ آلات/ منشآت) دون شرائها فوراً مع إمكانية التملك لاحقاً وفق شروط العقد.

- أهميته أنه يدعم الاستثمار والتمويل، لكنه لا يعد إطار PPP بحد ذاته، كما أن أثره العملي

النافذة الواحدة، وركز على التسهيلات المؤسسي، لكن أيضاً لا يمكن اعتباره مسار واضح لتأسيس الشراكة ودورة مشروع PPP، وتوزيع المخاطر، والتزامات مالية مستقبلية.

- وفي صنعاء صدر قانون استثمار أحدث (رقم 3 لسنة 1446هـ/2025 -) يمثل محاولة لتصحيح مسار قانون 2010 عبر الانتقال من منطق الحوافز إلى منطق التسهيل المؤسسي (كالنافذة الواحدة وتوحيد مسارات الخدمة)، لكنه لا يحقق بعد القفزة المطلوبة في استقلالية هيئة الاستثمار كجهة مالكة



• **المركزية المفترضة في القرار عبر لجنة عليا واسعة الصلاحيات، ما يجعل الطرح/الترسية/تعديل العقد/التمديد رهينة اجتماع اللجنة وتوقيعها، وهو ما قد يخلق اختناقات مزمنة في سياق مؤسسي هش**

• **غياب مسار واضح لتحويل المؤسسات العامة إلى كيانات قابلة للشراكة (مثل تحويل مؤسسة الكهرباء إلى شركة حكومية أو كيان تعاقدى واضح)**

6. في 23 نوفمبر 2025 وافق مجلس الوزراء على وثيقة سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص كإطار رسمي للشراكة،

• **المركزية المفترضة في القرار عبر لجنة عليا واسعة الصلاحيات، ما يجعل الطرح/الترسية/تعديل العقد/التمديد رهينة اجتماع اللجنة وتوقيعها، وهو ما قد يخلق اختناقات مزمنة في سياق مؤسسي هش**

• **غياب مسار واضح لتحويل المؤسسات العامة إلى كيانات قابلة للشراكة (مثل تحويل مؤسسة الكهرباء إلى شركة حكومية أو كيان تعاقدى واضح)**

بناءً على مذكرة من وزير التخطيط والتعاون الدولي، إلا أن الوثيقة بحسب ما يظهر في هيكلها المؤسسي وآلياتها:

- **ما تزال تميل إلى المركزية عبر لجنة وزارية واسعة، بما يخلق عنق زجاجة في قرارات الطرح والترسية والتعديل.**

- **كما أن وحدة الشراكة المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء قد تختزل وظيفياً إلى دور تنسيقي ما لم تُمنح صلاحيات "بوابات موافقات" ملزمة (فنياً ومالياً وتعاقدياً) وموارد مهنية كافية.**

- **والأهم أن السياسة لا تُفضل بما يكفي ملفات**

منطقة عدن الاقتصادية الكبرى (المقترحة)



- محرك النمو: الشراكة (PPP) ونموذج "عدن الحرة"

في ظل العجز المالي المزمّن وتوقف البرنامج الاستثماري الحكومي، لم تعد الشراكة بين القطاعين

العام والخاص (PPP) خياراً تكميلياً، بل أصبحت من أكثر الأدوات واقعية لتمويل البنية التحتية والخدمات وتحسين الكفاءة، غير أن نجاحها يتطلب انتقال الحكومة من دور "المشغل" إلى دور "الممكن" عبر إصلاحين متلازمين: هندسة مؤسسية وتشغيلية للشراكة تمنع فسخ اللجان، ونموذج جغرافي رائد يثبت قابلية التنفيذ وعدن هي المرشح الطبيعي:

« تعثرت تجارب الشراكة سابقاً لأنها تاهت بين قوانين متناثرة (الخصخصة، المناقصات، الاستثمار) ولأن القرار ظل محصوراً في لجان سياسية واسعة وبطيئة. وحتى التوجهات الحكومية الأخيرة (نوفمبر 2025) قد تعيد إنتاج البيروقراطية ذاتها إذا لم تتحول إلى بوابات موافقات محددة الصلاحية والوقت. لذلك أقترح:

1. وحدة/هيئة شراكة محترف:

- بدلاً عن اللجان السياسية الثقيلة، نحتاج إلى وحدة/هيئة شراكة فنية محترفة تعمل كبيت خبرة وبوابة قرار لا يمكن تجاوزها، يمكن أن تكون (المركز الوطني للأعمال) وحدة تابعة لهيئة الاستثمار والشراكة أو كيان مناسب، وتملك صلاحيات واضحة في:

- تطوير المشاريع وإدارة "خط المشاريع" (Pipeline).
- تحليل القيمة مقابل المال وإلزام "دراسة الأعمال" قبل الطرح.
- نمذجة المخاطر والالتزامات المالية على الدولة (Fiscal Risk) واعتمادها مع وزارة المالية.
- تصميم العقود المعقدة (BOT/BOO/DBFOM وغيرها) وإدارة الطرح التنافسي.
- إدارة تعديل العقد ومعايير التمديد وإعادة التوازن المالي بشفافية.

- لا بد من التذكير أن وحدة/هيئة الشراكة ليست سكرتارية، بل (حارسة الاستثمار للدولة) تملك حق إرجاع المشروع غير الناضج وحق رفضه

2. الشريك الندي "عبر القطاع الهجين":

- كي تنجح PPP يجب أن يتعاقد المستثمر مع كيان حكومي قابل للتعاقد، لا مع وزارة بصفتها "مشغلاً يومياً". لذلك يُفعل مسار تحويل المؤسسات العامة إلى شركات (مثل الكهرباء/المياه/الموانئ) لتصبح:

- لها قوائم مالية، ومجلس إدارة، وميزانية تشغيل.
- يمكن توزيع المخاطر معها، وقياس الأداء عبر KPIs.
- تصبح العقود "لغة واحدة" في التمويل والمخاطر بدل لغة المكاتبات الحكومية.

هندسة
الشراكة:
الخروج من
"فخ اللجان"

01

« القانون رقم (4) لسنة 1993 يعتبر عدن بكاملها منطقة حرّة، لكن التطبيق تعثر بسبب تضارب الصلاحيات.
مادة (2) : تنشأ بمقتضى احكام هذا القانون منطقة حرّة تشمل مدينة عدن ، ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرّة فيها على مراحل ، ويحدد مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية الحدود الجغرافية للمنطقة الحرّة والمواقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه
« والمراحل مرت عليها سنوات، وكان من بين التحركات الإيجابية التي تمت في 2005 عبر برنامج تطوير مدن الموانئ في إطلاق المخطط العام لمدينة عدن Master Plan والذي كان جزءاً من هذا المسار، ويمثل فرصة

لمراجعتة وتحديثه.

« ولأن هذه الفرصة متاحة اليوم لتكون "مختبر نجاح" للدولة التنموية، وبناء على ذلك، اقترح خارطة طريق عنوانها (ولاية عدن الاقتصادية والمالية الحرّة):

1. تفعيل النطاق الجغرافي والمرحلية:

- إصدار قرار بتفعيل المادة الثانية من القانون لتشمل عدن الكبرى (مع أجزاء من لحج وأبين لضمها لعدن) كمطقة اقتصادية خاصة

2. تأسيس شركة عدن القابضة (Aden Holding) كاشريك الحكومي المحترف كشركة مساهمة (عامّة او مغلقة) تعمل وفق قانون الشركات، لتكون "مالك محفظة الأصول المؤسسات والشركات في المحافظة (الموانئ، المطار، أراضي المنطقة الحرّة، والمؤسسات الايرادية في عدن)"، و "مطور مشاريع" و "شريك حكومي" يدخل في تحالفات ومشاريع PPP عبر شركات الغرض الخاص (SPVs). مهام عدن القابضة:

- إدارة محفظة أصول الدولة الاستثمارية في عدن.

- تحضير المشاريع .

- الدخول في SPVs كشريك حكومي في مشاريع PPP ، لا كجهة تراخيص.

- تشغيل عقود امتياز وتأجير وتشغيل بعقود أداء واضحة.

- التراخيص والرقابة تدار عبر هيئة المنطقة/المركز الوطني لخدمات الأعمال ، أما الشركة القابضة فتدير الأصول والاستثمارات

3. حوكمة هيئة المنطقة الاقتصادية (توازن محلي/خاص مع تفويض حقيقي)

- إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة بما يضمن تمثيل السلطة المحلية والقطاع الخاص (غرفة التجارة،

غرفة الملاحة، جمعية البنوك...)، مع قواعد صارمة لتعارض المصالح

- منح الهيئة تفويضاً تشغيلياً فعلياً داخل النطاق، وربطها بمؤشرات أداء منشورة سنوياً.

4. حزمة مشاريع 'Pipeline' خلال 24 شهراً، عبر اختيار 6-8 مشاريع قابلة للتمويل والإنجاز، مثل:

- منطقة لوجستية/مخازن جمركية حديثة .

- توسعة وتشغيل محطة حاويات/خدمات بحرية

- تحديث المطار وتشغيل خدماته غير السيادية

- محطات طاقة/مياه بنموذج الامتياز والاتاحة والتخفيض Availability أو Concession حسب الإيراد.

- منطقة صناعات مرتبطة بالميناء

- منصة نافذة رقمية كاملة داخل النطاق.

5. دراسة ترتيبات المدن السكنية على الأطراف وكذلك خروج نهائي للمعسكرات، وتحويل قلب المدينة الى

مناطق اقتصادية وصناعية وتفعيل جميع الموانئ فيها



« للإجابة عن الاستفسار: من يملك؟ من يقرر؟ من يضمن؟

1. الخيار (A) ملكية مركزية بالكامل (الدولة/وزارة المالية أو صندوق سيادي)

- الحكومة المركزية تملك 100% من الأسهم.
- يتميز الخيار بقدرة أعلى على توحيد القرار السيادي ونقل الأصول الوطنية. وقد يكون مقبولاً للممولين إذا كانت الضمانات واضحة
- لكن في المقابل، مخاوف تسييس واحتكاك أكبر مع المركزية والتي نرغب في تخفيفها

2. الخيار (B) ملكية محلية بالكامل (السلطة المحلية/محافظة عدن عبر ذراع استثماري)

- السلطة المحلية تملك 100% ضمن تفويض قانوني.
- هذا سيسهم في تسريع قرار أعلى، واقتراب من واقع الأرض وينسجم مع طرحي حول الحكم الذاتي الاقتصادي او اللامركزية الاقتصادية
- لكن قد يكون هناك ضعف في الثقة لدى مستثمر خارجي، مع احتمال تعارض مصالح محلية/ضغط اجتماعي على القرارات الاستثمارية

3. الخيار (C) ملكية مختلطة "مركز + محلي" (الخيار الذي أميل إليه)

- أسهم موزعة بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية (مثلاً 60/40 أو 51/49)، مع اتفاق مساهمين (وفتح المساهمة للمجتمع
- يجمع هذا الخيار بين شرعية سيادية + مرونة محلية، ويعزز ويرفع الثقة لدى المستثمرين لأن القرار ليس رهينة طرف واحد
- لكن قد تواجه مخاطرة إن لم يصدر قرار حوكمة يضمن صلاحيات القرار وإدارة مستقلة عن الطرفين، حتى لا تتحول الشركة الى مشلول (يتعاند الأطراف حول القرارات في الشركة) ولهذا يجب تشكيل مجلس إدارة مهني ومستقل + لجان تدقيق/مخاطر/استثمار + إفصاح سنوي ذو كفاءة عالية ، ونظام حوكمة متميز ومتكامل وفاعل يحقق توافر المستقلين والقطاع الخاص في ادارته. وبما يسهم في اتفاق المساهمين ومشاركتهم وسياسات متكاملة بما يشمل سياسة توزيع الأرباح، وسقوف الديون، ونقل الأصول

نموذج الملكية لشركة عدن القبضة:

03

« لا يمكن جذب الاستثمار بدون أدوات تشغيلية صلبة، وأبرز الفجوات التي تتطلب معالجة:

1. بنك أراض استثمارية، يشمل أراض جاهزة ومؤمنة قانونياً وموثقة، تمنع صراعات الملكية وتخفف مخاطر المستثمر
2. تخطيط مدن صناعية متعددة الأنشطة، وليس "قطاع واحد" فقط، (مثال لتجربة القطاع الواحد لمنطقة اقتصادية بلحاف حيث تعتمد على قطاع واحد (الغاز)، بينما الشراكة تتطلب مدناً "متعددة الأنشطة" توفر بيئة سكنية وصناعية ولوجستية).
3. إلزام رقمي تدريجي، تشمل بوابات إلكترونية + إلغاء الورقي وفق جدول زمني، لتقليل الاحتكاك البشري (لان الاحتكاك البشري مصدر ابتزاز/فساد)

و- نحو إطار استراتيجي متكامل للشراكة- مصنوفة الإصلاحات العاجلة

يتطلب حزمة متزامنة من التدخلات التشريعية والمؤسسية والإجرائية، ويمكن تلخيص خارطة الطريق المقترحة في أربعة محاور مترابطة:

لكيلا يبقى الطرح السابق حبيس التنظير، فإن الانتقال إلى مرحلة التطبيق

1. إصدار قرارات بقانون لتحديث قانون الشركات وقانون السجل التجاري بما يشرعن "القطاع الهجين" و الشركات الحكومية ويبسط الخروج من السوق (التصفية/الإفلاس/إعادة الهيكلة) بوصفه عنصراً حاسماً في مرونة الأعمال

2. إقرار قانون حديث للشراكة (PPP) يحمي الشريك الخاص من تقلبات السياسة عبر قواعد واضحة:
 - توزيع المخاطر،
 - أحداث التغييرات السيادية،
 - التعويضات،
 - تعديل العقد،
 - وآليات فض النزاعات (وساطة/تحكيم/قضاء تجاري متخصص)،
 - مع تنظيم التحكيم الدولي للمشاريع ذات الاستثمار الأجنبي أو التمويل الدولي وفق ضوابط محددة

3. إنشاء/إعادة هيكلة المركز الوطني لخدمات الأعمال والشراكة (NBSC) عبر دمج وظائف هيئة الاستثمار مع خدمات تأسيس الشركات والترخيص، ومنحه استقلالية تشغيلية وسلطة نافذة واحدة حقيقية خاصة في إدارة الأراضي الاستثمارية عبر "بنك أراضٍ" موثق ومؤتمت

4. تحديث أطر النقابات والتعاونيات لتتحول من كيانات اجتماعية/مطلبية إلى فاعلين اقتصاديين تنمويين، مع تمكينها وفق ضوابط وترخيص من إصدار رخص مزاولة المهنة للأفراد وتأسيس الشركات المدنية/الاجتماعية

المناطق الحرة والمدن الصناعية (الأوعية المكانية)

02

1. الوقف الفوري للتصرفات الورقية في أراضي المناطق الحرة، والبداية في أتمتة سجلاتها بحيث يصبح السجل/الصك الرقمي المرجع الملزم للإثبات، مع منع أي تصرف خارج مخططات الهيئة المختصة وإجراءاتها المعتمدة
2. تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لإعادة تأهيل وتشغيل المناطق الصناعية القائمة بنموذج (ROT (Rehabilitate—Operate—Transfer)، مع إعطاء أولوية للبنية الأساسية الحرجة (الكهرباء، المياه الصناعية، الصرف، الطرق الداخلية، الأمن والسلامة)

محور المنشآت الصغيرة والمتوسطة قاعدة الهرم

03

- « إعادة هيكلة وكالة SMEPS لتتحول إلى هيئة وطنية مستقلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEA) بولاية واضحة وتمويل مستدام وحوكمة مهنية، تعمل كمظلة موحدة للدعم والتمويل والتمكين على غرار نماذج إقليمية ناجحة مثل "منشآت" في السعودية
- « إدراج متطلبات محتوى محلي في عقود مشاريع الشراكة الكبرى، تلزم الشركات المنفذة بتخصيص نسبة مستهدفة (مثل 20% كبدائية قابلة للزيادة) من عقود التوريد والخدمات لصالح المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة، مع آلية قياس وتدريج واقعية حسب القطاع وقدرة السوق

معالجة فجوات الحلول البراغماتية)

04

1. الاستفادة الفنية من التحسينات الواردة في أحدث تشريعات الاستثمار (بما فيها قانون الاستثمار في صناعاء 1446هـ) أو التشريعات السابقة، والبناء عليها لإنتاج نسخة وطنية موحدة تركز على الرقمنة الكاملة وتحديد أزمته خدمة (SLA) ملزمة:
 - 24 ساعة للأنشطة منخفضة المخاطر عبر الإخطار،
 - ومدد زمنية محددة للمشاريع المتوسطة والاستراتيجية وفق متطلبات البيئة والسلامة والأرض
2. إنشاء آلية/صندوق ضمان (سيادي أو شبه سيادي) بموارد مخصصة أو بضمانات خارجية، لتقديم ضمانات سداد/تخفيف مخاطر الدفع لمشاريع البنية التحتية (الطاقة والمياه)، بما يحسن قابلية التمويل ويحمي المستثمرين من مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التعاقدية

على أربعة أعمدة رئيسية:
1. إعادة تعريف الأدوار، قطاع عام بين السيادي والهجين، وقطاع خاص متدرج في الالتزام، وقطاع ثالث بوصفه شريكاً اجتماعياً وتنموياً

ترتيب للأوراق، بل هي حجر الزاوية للانتقال من "اقتصاد البقاء" إلى "اقتصاد النمو". لقد حاولت في هذه الورقة أن أرسم "أطلساً" جديداً للاقتصاد اليمني، يقوم

ز- دعوة للبدء: من الجباية إلى "خلق القيمة"

ختاماً، فإن هندسة الكيانات الاقتصادية ليست تمريناً فكرياً ولا إعادة

الخاص قيادة قاطرة
الإنتاخ

الطريق طويل وشاق،
ويتطلب شجاعة سياسية
لتجاوز إرث الجباية
والبيروقراطية.

لكن اليمن، بموارده
البشرية وموقعه الجغرافي،
مؤهّل لكتابة قصة صعود
جديدة، شرط أن نبدأ
بتصحيح قواعد التشغيل
لمؤسساتنا، وتحويلها من
أدوات جباية إلى أدوات خلق
قيمة

والى لقاء، بإذن الله
تعالى.. أصلح الله بالكم،
ودمتم بإذن الله سالمين

وإصلاحات مالية ومصرفية
تضمن أن كل رخصة جديدة
تجد طريقها إلى التمويل
والاستثمار والتوسع

الأعضاء،
"الدولة التنموية
البراغماتية" التي نشدها
ليمن في 2026 هي دولة
تعترف بأن دورها قد تغير،
لم تعد "المالك والمدير"
الذي يحتكر الاقتصاد، ولا
"الجابي" الذي يقتات على
فتات القطاع الخاص، بل
هي المنظم والممكن الذي
يضع قواعد عادلة، ويحمي
الحقوق، ويخفض كلفة
المعاملات، ويترك للقطاع

2. استبدال البيروقراطية
بتمكين ذكي، تدخلات
رقمية ولا مركزية تقلص
الاحتكاك البشري وتبني
نافذة واحدة فاعلة عبر
"المركز الوطني لخدمات
الأعمال"

3. تفعيل الشراكة (PPP)
بمنطق الكيانات لا اللجان،
عبر شركات حكومية مؤهلة
(شركات عامة/قابضة) بدل
اللجان الوزارية، مع جعل
"عدن" نموذجاً عملياً للبدء
والنجاح

4. توفير الوقود المالي
للنمو، من خلال أدوات
ضمان وتمويل مبتكرة،



"البنك المركزي اليمني المهام والأهداف

وإدارته للسياسة النقدية في البلاد" ..

مقترحات لمعالجة شح السيولة من النقد المحلي



د. بشير علي القفاز
البنك الأهلي اليمني

المركزي اليمني ومنها
الآتي:
إصدار العملة:
المخول الوحيد لإصدار
الأوراق والمعادن النقدية
(الريال اليمني)
تنفيذ السياسة النقدية:
التركيز على معدل نمو
مجاميع المال (السيولة)
والأموال الاحتياطية
لتحقيق الاستقرار
بنك الحكومة:
إدارة حسابات الحكومة،
والعمل كوكيل مالي لها
الرقابة المصرفية:
الإشراف على البنوك
التجارية والإسلامية
وضمن التزامها
بالقوانين،
والرقابة على
النقد الأجنبي

المالي:
تعزيز سيولة النظام
المالي وقدرته على الوفاء
بالتزاماته، وضمن تشغيله
وفقاً لآليات السوق
إدارة الاحتياطيات:
الاحتفاظ باحتياطي
اليمن من الذهب والعملات
الأجنبية وإدارته بكفاءة
دعم النمو الاقتصادي:
خلق بيئة مالية مستقرة
تدعم التنمية الاقتصادية
الشاملة.

وهناك العديد من
المهام التي يقوم
بها البنك

البنك المركزي اليمني هو
المؤسسة النقدية السيادية
البلد ويهدف البنك إلى
تحقيق الاستقرار في أسعار
الصرف والأسعار، وإدارة
السياسة النقدية، وضمن
سلامة النظام المصرفي
والمالي في إطار السوق
الحر ومن أهداف البنك
المركزي اليمني التالي:-
استقرار الأسعار:
السعي الدائم لتحقيق
استقرار في مستوى الأسعار
على المدى الطويل
سلامة النظام



مقرض أخير:

العمل كمقرض أخير للبنوك التي تواجه نقصاً في السيولة

إدارة الدين العام:

إدارة الدين العام الخارجي والداخلي للدولة

توفير البيانات:

إصدار النشرات الإحصائية والدراسات النقدية

ويثار في الوقت الحالي عن أزمة السيولة في الشارع وتوافر الفئات النقدية مائتين ريال.. وأيضاً فئة مائة ريال. وأحجام بغض العملاء والمواطنين عن استلام تلك المبالغ وأيضاً عدم قبولها من بعض المحلات حسب الإفادة وهذا بحد ذاته يعتبر مخالفة.. وبالنظر إلى ماتم ذكره سابقاً من مهام البنك المركزي اليمني وأهدافه هنالك نقاط محددة يجب التركيز عليها في الوقت الراهن وتعتبر من صميم مهام البنك المركزي اليمني لتفعيلها والتسويق

والترويج لها والتي بدأت في بعض البنوك والشركات ومنها:

1- تنظيم نظام المدفوعات الوطني والعمل على تفعيل و المقصود هنا التعامل بالبطائق المصرفية والمحافظ الالكترونية.. والفيزا كارد والتي ستسهم في معالجة شح السيولة اولا ثانيا تجنب طباعة الأوراق النقدية بكافة الفئات.. وأحيانا يتم طباعة ذلك دون غطاء مما يسهم في انهيار قيمة العملة امام العملات وأيضاً لتجنب الدولة تكاليف طباعة عوضاً عن التألف.. وأيضاً المحافظة على العملة الوطنية من التلف من خلال تخفيض التعامل الورقي والمباشر.

2- إعادة النظر في سعر الفائدة المطروح

حالياً لكافة البنوك والمحددة 15% للودائع الثابتة وحسابات التوفير.. ورفعها إلى 17 او 18% من أجل الدفع بالمواطنين ممن يحتفظون بالنقد المحلي في البيوت وفي شركات الصرافة والتي أيضاً مارست مهام ليست من مهامها ومخالف لقانون تنظيم اعمال شركات الصرافة.. عبر الحسابات المختلفة والتي ستسهم في امتصاص السيولة من النقد المحلي

3- التركيز على الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني والذي يفترض أن تحتفظ به كافة البنوك في البنك المركزي والذي تتراوح نسبته 15% احتياطي قانوني و20% احتياطي عام من إجمالي الأرباح المحققة كل عام.. والله من وراء القصد..





د. يوسف سعيد أحمد
خبير اقتصادي

البنك المركزي يحدد سعر صرف جديد للريال السعودي

من أي تلاعب أو مخالفة، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي جهة تتعمد مخالفة التعليمات، بالسرعة والحزم اللازمين

يؤكد البنك المركزي أن ما يُداول بشأن وجود نقص في السيولة من العملة الوطنية لا يعكس واقعاً فعلياً، وإنما يرتبط بسوء توزيع النقد. ومع ذلك، وفي حال التأكد من وجود نقص حقيقي، سيتخذ البنك المركزي الإجراءات المناسبة لمعالجة الأمر

ويجدد البنك المركزي تأكيده أن استقرار سعر الصرف يمثل شرطاً أساسياً للاستقرار الاقتصادي والمعيشي، ويعمل بكل أدواته للحفاظ على هذا الاستقرار

المركزي في أغسطس 2025، والبالغ: 425 ريالاً للشراء و428 ريالاً للبيع والذي حافظ بموجبه سعر الصرف على حالة من الاستقرار خلال الفترة الماضية

في هذا السياق أشار البنك المركزي أن السعر الجديد يأتي استجابةً للمصلحة العامة والمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية، وسيظل معتمداً بيعاً وشراءً دون تغيير لفترة ممتدة، بما يعزز استقرار السوق

وقد اهاب البنك المركزي بكافة البنوك وشركات الصرافة والمتعاملين الالتزام الصارم بالسعر المحدد، ويؤكد أنه سيقوم بمراقبة مستوى الالتزام، ويحذر

في ضوء ما يشهده سوق الصرف الأجنبي من تحسن ملحوظ في عمليات المبادلة بين الريال السعودي والعملة الوطنية، واستجابةً للمتغيرات الإيجابية في السوق، وما لوحظ من وفرة في المعروض من النقد الأجنبي، عقد مجلس إدارة البنك المركزي اجتماعه صباح يوم الخميس 12 نوفمبر 2026، وأقر ما يلي:

تثبيت سعر صرف الريال السعودي بوصفه العملة الرئيسية التي تتم عبرها نسبة كبيرة من عمليات التبادل في اليمن — عند مستوى:

410 ريالاً للشراء

413 ريالاً للبيع

وذلك نزولاً عن السعر السابق الذي أقره البنك



Marketing team

- ✓ الاستعلام عن الرصيد
- ✓ عرض ملخص الحسابات
- ✓ سداد باقات عدن نت
- ✓ التحويل بين حسابات العميل
- ✓ التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- ✓ طلب دفتر شيكات

تطبيق

الأهلي موبايل

البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق





■ سميح غازي أحمد

ميناء عدن والمنطقة الحرة: معركة البقاء بين سطوة "القرارات" وهيبة "القانون"

وتنص المادة (5) صراحة على أن تطوير الموانئ وتحديثها هو صلب أهداف المنطقة الحرة؛ لذا فإن نزع الميناء يُعد مخالفة صريحة لروح القانون

• علو النص القانوني: وفقاً لمبدأ "التراتبية القانونية"، لا يمكن لقرار إداري (وزاري أو حكومي) أن يُعطل نصاً تشريعياً أقره البرلمان. وأي قرار يسعى لفصل الميناء يقع في فخ "عيب مخالفة القانون"، مما يجعله والعدم سواء أمام القضاء الإداري

• المرجعية الدستورية: استناداً للمادتين (7) و(8) من الدستور، فإن الدولة

في هذا المقال، نغوص في أعماق النصوص التشريعية لنكشف كيف تحمي النصوص السيادية هذا الكيان من محاولات الاستحواذ أو الانتقاص

أولاً: الحصانة التشريعية (قانون رقم 4 لسنة 1993)

إن المشرع اليمني حين صاغ قانون المناطق الحرة، لم يضعه كقانون عابر، بل كـ "دستور اقتصادي" يتمتع بخصوصية استثنائية:

• وحدة النطاق (المادة 3 و5): منح القانون الهيئة ولاية مطلقة على الأراضي والموانئ المحددة لها.

”

■ لا يمكن قراءة المشهد الاقتصادي لمدينة عدن بمعزل عن المبدأ القانوني الذي قامت عليه: "وحدة المرفق واستقلالية القرار". فالميناء هو القلب النابض للمنطقة الحرة، والمحاولات المتكررة لفصل "ميناء عدن" عن جسد "المنطقة الحرة" ليست مجرد إجراء تنظيمي عابر، بل هي زلزال قانوني يهدد بتقويض أعمدة الاستثمار الوطني، و"ردّة قانونية" تضرب جوهر البيئة الاستثمارية في مقتل.



ملزمة بحماية المصلحة العامة. وتفتتت صلاحيات المنطقة الحرة بقرارات معيبة يعد إهداراً لهذه المصلحة

ثانياً: المرجعية الرئاسية والحدود الجغرافية السيادية

بالعودة إلى القرار الجمهوري رقم (65) لسنة 1993م، نجد أن الدولة رسمت حدوداً جغرافية مقدسة (حرم المنطقة الحرة بعدن) شملت الميناء كعنصر جوهري. إن أي محاولة لتعديل هذا الواقع بقرار أدنى درجة (وزاري) يمثل خرقاً لمبدأ "توازي الأشكال"، مما يجعل تلك القرارات باطلة ومحل طعن أمام المحاكم الإدارية

ثالثاً: "فيتو" الاستثمار الدولي (الرسالة البريطانية)

حذرت تقارير دولية رصينة، كدراسة شركة (Coopers & Lybrand) البريطانية، من أن "تذبذب الالتزام بالقوانين" هو الطارد الأول لرؤوس الأموال. المستثمر العالمي لا يرى في ميناء عدن مجرد أرصفة، بل يراه "بيئة قانونية محصنة"؛

فإذا سقط هذا الحصن (المنطقة الحرة)، فقد الميناء جاذبيته وتحول إلى مرفق حكومي تقليدي مثقل بالبيروقراطية

رابعاً: الامتيازات الضريبية والجمركية (القوة الضاربة للقانون)

تكمّن القيمة المضافة للميناء في "الحزمة القانونية" التي يوفرها القانون:

- الإعفاءات السيادية (المادة 13): إعفاء المشاريع من ضرائب الأرباح لـ (15) عاماً. فصل الميناء يعني تجريد النشاط الملاحي من هذه الميزة
- صفريّة الجمارك (المادة 15): إعفاء البضائع من كافة الرسوم. تحويل الميناء لسلطة تقليدية سيخضعه للبيروقراطية الجمركية، ويفقد عدن ميزتها كـ "ميناء محوري" (Hub Port)

- حرية حركة الأموال (المادة 16): ضمان تحويل العملات والأرباح، وهي حصانة تتبدد بخروج الميناء عن مظلة المنطقة الحرة

خامساً: فلسفة "النافذة الواحدة" وتحذيرات الانهيار

جاء القانون ليطبق نظام

"النافذة الواحدة" لتكون الهيئة هي المرجع الوحيد للمستثمر. إن فصل الميناء يعني كسر هذه النافذة وتشتتت الصلاحيات، وهو ما حذرت منه الكفاءات القانونية والإدارية مؤخراً؛ إذ إن استمرار هذا التوجه سيؤدي حتماً إلى تراجع مكانة عدن في خارطة التجارة العالمية

ختاماً: عدن تستغيث بنصوص القانون.

إن الحفاظ على استقلالية المنطقة الحرة وتكاملها مع الميناء هو واجب وطني وقانوني. إن أي قرار يهدف لفصلهما هو قرار "يولد ميتاً" قانونياً، ولكنه يترك أثراً "قاتلاً" على الاقتصاد. إن حماية المنطقة الحرة هي دفاع عن مستقبل عدن، والدعوة لمراجعة القوانين قبل اتخاذ قرارات "انفصالية" هي دعوة للعقل والمنطق القانوني السليم

عدن اليوم أمام خيارين: إما الاحتكام لروح القانون رقم (4) والقرارات السيادية، أو الغرق في فوضى القرارات المتصادمة التي لن تجلب سوى الركود، فالقانون هو الملاذ الأخير، وهو الحصن الذي يجب ألا يسقط





د. صالح مناش

اليمن في رمضان 2026: أزمة إنسانية تبحث عن حل

• نحو 41 ألف شخص مهددون فعلياً بالموت جوعاً بحلول نهاية 2025،
• انخفاض تمويل قطاعات التغذية والأمن الغذائي إلى أقل من 25%، ما أدى إلى توقف البرامج الإنسانية وشلل الخدمات الأساسية
• في محافظات مثل الحديدة وتعز وحجة، ارتفعت معدلات سوء التغذية الحاد بنسبة تتراوح بين 15% و30%
• 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، بينهم 3.5 مليون أم وطفل يعانون من سوء تغذية حاد

هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات في تقارير دولية. إنها أطفال ينامون بلا عشاء، وأمّهات يخفين

المشهد الإنساني في 2026: أرقام لا تكذب لم يعد ما يحدث في اليمن مجرد أزمة إنسانية عابرة، ولا نتيجة جانبية لصراع طويل. ما نشهده اليوم هو انهيار شامل يتغذى على الانهيار الاقتصادي، وتراجع المساعدات الدولية، وفساد النخب، وارتهان القرار الوطني. إنها كارثة متسارعة، تتجاوز حدود الحرب لتكشف عن منظومة كاملة سمحت بتحويل لقمة العيش إلى أداة ضغط سياسي

الأرقام صادمة، لكن خلفها أرواح حقيقية:

• أكثر من 18 مليون إنسان — أي ما يزيد على نصف السكان — يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي



■ في شهر رمضان المبارك، شهر الرحمة والعدل الإلهي، حيث ترفع الأكف بالدعاء وتتجه القلوب إلى الخالق، يقف اليمن على حافة هاوية إنسانية واقتصادية غير مسبوقة. لا تكفي التهاني العابرة، ولا المجاملات الموسمية، لمواجهة ضمير عالمي صامت، أو لمساءلة منظومة استخدمت الجوع كسلاح سياسي بامتياز، وحوّلت الاقتصاد إلى أداة إخضاع جماعي.



دموعهن خلف صلاة الفجر،
وأباء يقاومون القهر كي
لا يرى أطفالهم الانكسار.
إنها شعب يثبت أن الكرامة
لا تُشتري ولا تُكسر

الجوع ليس قدراً... إنه قرار

ليس ما جرى أزمة
عابرة، ولا سوء إدارة، ولا
ظرفاً اقتصادياً عشوائياً.
كان قراراً مدروساً، سياسة
ضغط ممنهجة، عقاباً
جماعياً لشعب أراد الحياة
بكرامة. حوّلوا الخبز
إلى أداة ابتزاز، والخدمات
والدواء إلى ورقة تركيب،
والحصار إلى وسيلة
إخضاع، والرواتب إلى أداة
إذلال

تُوصف الأزمة في اليمن
بأنها "من صنع الإنسان"،
وهذا الوصف ليس مبالغاً.
حين ينهار الاقتصاد دون
إصلاح، وحين تُستخدم
الرواتب كورقة ضغط
سياسي، وحين يُرهن
القرار الوطني لمعادلات
خارجية، فإن الجوع يصبح
نتيجة متوقعة، بل هدفاً
مقصوداً

ليست الكارثة في شح
الموارد فقط، بل في
سوء إدارتها. ليست في
الحرب وحدها، بل في

غياب إرادة حقيقية لإنقاذ
الناس. الجوع في اليمن
لم يعد مجرد فقر، بل
أصبح انعكاساً لانتهيار
منظومة سياسية واقتصادية
كاملة

النخبة السياسية: شريك

في الجريمة

لكن المأساة لم تكن
وليده الصدفة، والمجاعة
لم تكن حادثاً طبيعياً،
والمعاناة لم تكن خطأ
إدارياً يمكن تجاوزه. ما
حدث كان نتيجة مباشرة
لنخبة سياسية فاسدة،
نخبة ارتهنت قراراتها
للخارج، وباعت سيادة
البلد مقابل كراسٍ هشة
ومناصب مؤقتة

هذه النخبة حوّلت
الجوع إلى وسيلة إخضاع،
والرواتب إلى ورقة ابتزاز،
والحصار إلى استراتيجية
سياسية. تحدثت عن
"المصلحة الوطنية" بينما
كانت مصالحها الشخصية
هي البوصلة. رفعت شعارات
السيادة وهي توقع على
ما ينتقصها. صرخت باسم
الشعب وهي تغلق عليه
أبواب الرزق

إن أخطر ما في الفساد
ليس سرقة المال فقط،
بل سرقة القرار. ليس
نهب الموارد فحسب،

بل رهن الإرادة الوطنية.
التاريخ لا يرحم، والشعوب
قد تصبر لكنها لا تنسى.
وسيظل في الذاكرة أن
هناك من اختار أن يكون
أداة، وأن يكون جزءاً من
معادلة التجويع الممنهج،
بدل أن يكون درعاً لشعبه

المجتمع الدولي: ضمير غائب ومسؤولية حاضرة

المجتمع الدولي يتحمل
جزءاً واضحاً من المسؤولية
عبر تقليص التمويل
وازدواجية المعايير. بحلول
نهاية 2025، انخفض
تمويل قطاعات التغذية
والأمن الغذائي إلى أقل
من 25%. توقف البرامج،
شلت الخدمات، وتكرت
المجتمعات لمصيرها

لكن المسؤولية لا تقع
خارجياً فقط. حين تعجز
النخب المحلية عن تحييد
لقمة العيش من الصراع،
وحين تغيب الشفافية
والمساءلة، فإنها تصبح
جزءاً من المشكلة، وليس
الحل

السيادة ليست شعاراً
يُرفع في الخطابات، بل
مسؤولية في حماية الناس
من الانتهاك. والشريعة
الأخلاقية لأي سلطة تُقاس
بقدرتها على منع الجوع،
لا بتبرير وجوده

إلى أين يتجه اليمن؟

إذا استمر التراجع في الدعم الإنساني، وإذا استمر الانهيار الاقتصادي دون إصلاح جذري، فإن 2026 قد يتحول من عام أزمة إلى عام مجاعة واسعة النطاق. التحذيرات واضحة: دون تدخل فوري، ستتصاعد معدلات الجوع والوفيات

لكن التاريخ يعلمنا أن الكوارث ليست قدراً ثابتاً. يمكن وقف الانهيار عبر: 1. إعادة تفعيل الاقتصاد وضبط العملة عبر سياسات نقدية موحدة وإصلاح مؤسسي جذري 2. تحييد الغذاء والرواتب عن الصراع السياسي،

وجعلها أولوية إنسانية فوق أي اعتبار 3. استعادة التمويل الدولي بشكل عاجل عبر ضمانات شفافة للحكومة الرشيدة 4. فرض رقابة شفافة على توزيع المساعدات، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني والجهات المستقلة

رسالة رمضان: لا ننسى

في هذا الشهر الفضيل، شهر التراحم والتكافل، نقف عند محطة فارقة لمواجهة الضمير الصامت. لا نقدم تهنئة عابرة، بل نرفع صوت الحقيقة: الجوع لن يُبرّر، والحصار لن يُنسى، والصمت لن يُعفي أحداً من المسؤولية التاريخية والأخلاقية

لا ننسى. لا ننسى من خطط، ولا من صمت، ولا من تواطأ. ولا ننسى أن العدالة وإن تأخرت فهي لا تسقط بالتقادم. من استخدم لقمة العيش كسلاح سياسي سيبقى اسمه مقترناً بالعار، مهما حاول تزيين روايته. ومن تواطأ

مع الخارخ ضد أهله، لن يشترى لنفسه شرفاً بكلمات متأخرة

الخلاصة

اليمن اليوم يقف على حافة هاوية غذائية غير مسبوقة. الجوع ليس مجرد نقص في الطعام، بل مؤشر على فشل سياسي واقتصادي عميق. والأرقام الصادمة ليست نهاية القصة، بل جرس إنذار — إما أن يتحرك الجميع — داخلياً وخارجياً — لإنقاذ ما تبقى، أو سيُسجل التاريخ أن مجاعة 2026 لم تكن حتمية، بل كانت نتيجة قرارات بشرية خاطئة، وصمتٍ كان يمكن كسره الكرامة ليست بياناً صحفياً، والسيادة ليست شعاراً، والوطن ليس صفقة وإن طال الليل، فالفجر وعد. وإن اشتد الحصار، فالحرية حق. وإن تجبر الظالم، فالله أقوى وأعدل رمضان كريم على شعب صمد، وعهد علينا أن تبقى الحقيقة حية، وأن يظل صوت المظلوم أعلى من كل آلة تبرير. حفظ الله شعبنا، وكتب له الخلاص، وأعاد له حقه كاملاً غير منقوص





■ صالح علي الجفري
باحث في الموارد المحلية

رسالة الى الأخ وزير الدولة محافظ محافظة عدن:

موارد عدن المحلية بحاجة إلى أكثر من مراجعته

وقرار رئيس الوزراء رقم (283) للعام 2001 الذي حدد لأئحة قيم اوعية الرسوم المحلية، ومقارنتها إلى الواقع الايرادي المتاح الذي يعكسه النشاط الاقتصادي في العاصمة عدن وفي مختلف مكوناته من التجاري إلى الخدمات إلى الإنتاجي إلى العقاري... الخ.

يتطلع الكثيرون أن تكون العاصمة عدن مثالا ونموذجا تقتدي به بقية المحافظات المحررة في ترجمة برنامج الحكومة وبالتحديد حول مسألة الموقف الإيجابي من أمر الموارد العامة، وخاصة المحلية منها، وتحصيلها بكفاءة ورفع معدلات تحصيلها بما يتفق والامكانيات والقدرات التي تتميز بها العاصمة عدن ويعزز موازنة السلطة

وعلى هذا الأساس نعتقد أنه بات من المهم والعاجل إيلاء أمر الموارد المحلية عناية استثنائية من قبل السلطة المحلية في العاصمة عدن بما يضمن تجاوز الإخفاقات التي سادت خلال الأعوام الماضية في كثير من الجوانب ذات الصلة بأمر تخطيط وتحصيل وتقييم أمر الموارد المحلية، وذلك من خلال إعادة النظر بمسؤولية وواقعيته في النتائج للموارد المحلية المحققة من كل مصادرها والتي حددها قانون المحليات رقم (4) للعام 2000م،

”

■ اليوم ربما لا يختلف أحد على أهمية الموارد المحلية في ظل الاوضاع الصعبة التي تمر بها البلد باعتبارها مصدر التمويل الرئيس لموازنة السلطات المحلية قياسا إلى الزهيد من الدعم المركزي، والموارد العامة المشتركة.



المحلية ويمكنها من تنفيذ مشروعاتها التنموية محل حاجة مواطني العاصمة وعلى ضوء ما نشر الشهر الماضي عن اجتماع لجنة الموازنة في العاصمة عدن والذي رأسه الراج وزير الدولة محافظ عدن، وما أعلن عنه أن حصيلة الموارد المحلية للعام المنصرم بلغت (21) مليار ريال تقريبا، وبمعدل زيادة (51%) عن العام المقابل 2024 والتي بلغت (14,656) مليار ريال تقريبا (أربعة عشر مليار وستمائة وستة وخمسون مليون ريال) تقريبا، وتأكيد الراج المحافظ أنه شدد على أهمية (البحث عن الموارد غير المحصلة) وتعزيز دور الجهات الإيرادية في تحصيلها

وأمام هذه النتائج المحققة والمعلنة، وتأكيد الراج المحافظ في البحث عن الموارد غير المحصلة نحاول عرض اهم المصادر النوعية في حصيلة الموارد المحلية للعام المنصرم في محاولة نتمنى أن نوفق بعرضها على قيادة السلطة المحلية في العاصمة عدن من خلال المقارنات الأقرب إلى الواقع بين المحصل والمتاح منها، وعلى سبيل

الذكر لا الحصر سنأخذ الموارد المحلية التالية:

أولا: ضريبة العقار:

هذه الضريبة والقانون المنظم لتحويلها هي ضريبة محلية كمورد مشترك وتحصل وفق القانون كل عام بنسبة 8,3% من الايجار السنوي للعين المؤجرة كما اعتقد او ايجار شهر من الايجار السنوي يورد لصالح السلطة المحلية، وبلغت حصيلة هذا المورد العام المنصرم مبلغ وقدره (1,884) مليار ريال تقريبا (مليار وثمان مائة وأربعة وثمانين مليون ريال) تقريبا، وعند مقارنة هذه الحصيلة إلى واقع سوق العقار المتنامي في كل مديريات العاصمة عدن حيث يستوعب سوق العقار عشرات الآلاف وربما يتجاوز المائة ألف وحدة عقاريه تمارس فيها الأنشطة الخدمائية والتجارية والإنتاجية، والعديد من الوزارات الحكومية والمصالح الحكومية من الخارجية إلى التعليم العالي إلى المياه إلى الحكم المحلي.. ومصالح الضرائب، والجمارك والمحاكم... الخ، فضلا عن العشرات من المستشفيات الخاصة وخدمات التعليم بكل مراحلها من التمهيدي

إلى الجامعي، والعديد من شركات النقل وغيرها من الشركات الأخرى، وقاعات المناسبات، ومعارض السيارات، والآلاف من المطاعم الشعبية ومثلها متاجر البيع بالجملة والتجزئة، والمولات التجارية المتعددة إضافة إلى أكثر من (160) فندق من مختلف المراتب، وأكثر من (12) مطعم سياحي، ووكالات السياحة والسفر بأكثر من (330) وكالة والآلاف من الوحدات السكنية وغيرها مما لم نذكر، وكلنا يعلم تقريبا أن عقود الإيجار تقريبا تحرر بالكامل بالعملة الأجنبية من الدولار إلى الريال السعودي، ومن المعايير المباشرة بين المحصل قياسا إلى كم هذا الواقع العقاري الإيرادي المتاح ربما يؤكد الفجوة بين المقيدين المكلفين بسداد هذه الضريبة القانونية المحلية طرف كل المكاتب ذات الصلة بأمر هذه الضريبة إدارة وتحصيلة قياسا إلى الواقع وإذا تأكد قيدهم وحصرهم كيف ما كان في كل المكاتب ذات الصلة لربما يؤكد العمل بقاعدة (ما تحصل تحقق) التي ينبغي تجاوزها بما يفرض على قيادة المحافظة ومكاتبها



والأسواق والأرصضة العامة، وقد بلغت الموارد المحصلة للعام المنصرم من هذا التأجير مبلغ (466) مليون ريال منها مبلغ (299) مليون ريال تقريباً عائد إيجار الأراضي غير الزراعية، وايضا مبلغ (168) مليون ريال تقريباً عائد إيجار المباني وهذه الحصيلة شكلت انحراف بالسالب عما تحقق في العام المقابل 2024 التي بلغت أكثر من (785) مليون 5، وفي كلى الحاليتين العائد تقريباً لا يعكس الأقرب إلى الفعلي مما يجب مما يحتم المراجعة والمقارنة لهذه الأصول من ممتلكات المحافظة مع غيرها من عقارات القطاع الخاص من المباني

التنفيذي للوقوف على تصويب الانحرافات اولا باول وتعزيز الإيجابيات، وهنا نعتقد أنه لا بد من تفعيل دور مكتبي المالية، والإدارة العامة للموارد المحلية لدورهم الرقابي والاشرفي والتقييم والإحاطة بالنسخ وهكذا اعمال لوزارتي المالية والإدارة المحلية باعتبارهما الجهات الاشرافية بشكل مباشر على اداء السلطات المحلية وعلى وجه الخصوص في أمر تحصيل وتوريد الموارد المحلية وفقا للموازنة المعلنة..

ثانيا: الإيرادات المحققة من تأجير أصول المحافظة:

المقصود هنا بأصول المحافظة هي المباني، والأراضي غير الزراعية،

التنفيذية المختصة إعادة النظر في الحصر وحتى إجراء المسح لكل المكلفين بهذه الضريبة بما يؤدي لبيان اسم المكلف، وعنوانه، وطبيعة نشاطه، وحجمه، والايجار السنوي.. الخ، وإعادة النظر بإجراءات اداريه تعادل المستحق من هذه الضريبة طرف كل مكلف وفقا وتقييم جاد ومسؤول وواقعي، ولا بد من اعداد خطط وهكذا اجراءات ومتابعات للتنفيذ تحدد فيها المهام والمعنيين بأمر التنفيذ بصفاتهم الوظيفية وتقييم من خلال انتظام اجتماعات الاجتماعات الشهرية للمجلس التنفيذي واعتماد بند الموارد المحلية بشكل ثابت في أعمال المجلس



والاسواق قياسا إلى الموقع وطبيعة النشاط الذي تشتغل عليه والايجازات المقدره... الخ، مما يفترض مراجعته وتقييمه بما يؤدي إلى ضمان اكبر مورد من تأجير هذه الأصول وفقا وواقع سوق العقار في كل مديره حيث ما تواجدهت ممتلكات المحافظة من المباني والأسواق والأرضية

ثالثا: ضريبة القات:

هذا المورد المحلي المشترك من عائد ضريبة القات على السلطة المحلية ولكل الأعوام الماضية لا يعكس المعقول بدرجة مقبولة، والمشكلة القائمة أنه لم يؤسس أساس سليم للتعاطي في التقدير لقيم القات المسوق يوميا في ظل غياب الرقابة والمتابعة والتقييم الأمر الذي عكس ذاته في كثير من التناولات عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي حول الهدر الكبير بأبسط تعبير لهذا المورد المحلي ويحدد قانون تحصيل هذه الضريبة والقرارات الوزارية اللاحقة تحصيل ما نسبته (30%) من قيمة القات المسوق يوميا في كل اسواق العاصمة عدن ومن هذه النسبة (20%) تعود للسلطة المحلية، (5%)

صندوق النشئ والشباب، (5%) ضريبة دخل إيراد مركزي، وقد بلغت حصيلة ضريبة القات للعام المنصرم مبلغ (2,734,103) مليار ريال تقريبا (اثنين مليار وسبعمائة وأربعة وثلاثين مليون ومائة وثلاثة آلاف ريال) تقريبا وردت إلى ح/ السلطة المحلية كمورد مشترك، وعلى أساس هذه الحصيلة إذا صح التقدير تكون القيمة المقدره والمعتمدة لقيم القات المسوق يوميا بمبلغ (25) مليون ريال؟!

وأمام هذا الوضع المختل بأبسط تعبير ولأسباب ليست خافية على المعنيين بإدارة هذه الضريبة وتحصيلها بشكل مباشر أو غير مباشر وأصبح الوضع اليوم ومعالجة تصحيحه اولوية عاجله غير أجله بما يتطلب من الاجراءات الإدارية في إطار المكاتب المختصة بإدارة هذه الضريبة أو حتى إذا لزم الأمر لتأمين تحصيل هذه الضريبة من خلال المناقصات والشفافية المطلوبة لعملها وأخذ كل الاحتياطات والاشتراطات والضمانات المالية على المتعهد وغيرها من الإجراءات التي يمكن لقيادة المحافظة تدارسها

بما تؤدي لتجاوز كل مراحل الإخفاق والهدر الكبير الذي تتعرض له موارد المحافظة جراء عدم التقدير السليم والواقعي لقيم القات المسوق يوميا في اسواق مديريات العاصمة عدن والأهم المتابعة والتقييم بشكل يومي من قبل الإدارات المختصة لنتائج التنفيذ وحل اي مشكلات تعترض سير الإصلاحات لهذه الضريبة المحلية النوعية التي نعتقد حال عمل الإصلاحات المطلوبة ستؤدي لضمان تدفق موارد تناهز المائة مليون ريال يوميا، وكما يردد كثيرين أن قيمة القات المسوق يوميا في أسواق العاصمة عدن يمكن أن يصل إلى أكثر من (500) مليون ريال تقريبا بما يعني أيضا أنه سيعود تقريبا على العاصمة عدن يوميا مبلغ (100) مليون ريال تقريبا، واللافت للاهتمام والاعتبار أن العائد المالي من هذه الضريبة في م/ حضرموت، تعز هو أكثر مما يحصل في العاصمة؟! والمقارنة هنا هي بين الوضع السيئ والأسوأ لا غير

هذه الموارد المحلية التي ذكرنا إضافة إلى الموارد الزكوية، والضريبة



من الموارد المحلية المتاحة في المحافظة، وهذا هو التحدي القائم أمام القيادة المحلية في العاصمة عدن في ترجمة إصلاح وضع الموارد المحلية إلى إجراءات عملية على الأرض تحقق من خلالها العاصمة عدن موارد محلية استثنائية تتجاوز عشرات المرات المحصل حالياً، تؤمن لها تنفيذ كثير من مشروعات التنمية المحلية محل حاجة مواطني العاصمة في كل مديريات العاصمة عدن

الزيادة الذي أعلن بنسبة (51%)

وبالمناسبة مع إعلان موازنة العام 2026م ستكون أمام قيادة المحافظة إذا عقدت العزم فرصة لمراجعة وتقييم وتحليل الإيرادات المحلية المخطط تحصيلها في العام 2026 من كل مصادرها، وعلى مستوى كل المديريات، ونذكر أن قانون المحليات أعطى الحق لمحافظ المحافظة إعادة النظر في مخطط الموارد المحلية إذا ما تبين أنه لا يعكس المستوى المعقول

المحلية على أرباح المهن الحرة وكسب العمل على المشغلين فيها، وأكثر من عشرين رسم محلي على الكثير من المعاملات التي حددها القانون جميعها بحاجة إلى المراجعة والتقييم لتجاوز الاختلالات وأوجه القصور التي سادت خلال الأعوام الماضية في جوانب الإدارة والتحصيل كيف ما كان وكذلك عدم التخطيط الواقعي لكم الموارد المحلية المتاحة والدليل على هذا الخلل أن تكون مؤشرات نتائج التنفيذ للعام المنصرم إلى العام المقابل بمعدل





”
تطورات
أسعار السلع

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

الأُسبوع 4		الأُسبوع 3		الأُسبوع 2		الأُسبوع 1			
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة	سعر الصرف
1573	1558	1573	1558	1573	1558	1573	1558	دولار	
413	410	413	410	413	410	413	410	سعودي	
السعر (ريال يمني)								وحدة القياس	الصفة
السلع الأساسية									
37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000	50	كيس القمح
44000	44000	44000	44000	44000	44000	44000	44000	50	دقيق السنابل ابيض
86000	86000	86000	86000	86000	86000	86000	86000	40	أرز الفخامة
63000	63000	63000	62000	62000	62000	62000	62000	50	سكر برازيلي
24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	نتر 8	زيت الطبخ
12500	12500	12500	12500	12500	12500	12500	12500	0.4	علبة حليب الاطفال بيبلاك 3
السلع المكملة									
33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	2.25	الحليب المجفف دانو كامل الدسم
11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000	1	شاي الكبوسوس
3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	1	الفاصوليا الحمراء
2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	1	الفاصوليا البيضاء
2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	1	العدس الأصفر
5000	5000	5000	5500	5500	5500	5500	5500	كرتون	معجون الطماطم 25 * 70 جم
950	950	950	950	950	950	950	950	400	مكرونة الماء مدة (جرام)
الفواكه									
5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	1	التفاح
4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	1	البرتقال
1000	1200	1200	1500	1500	1500	1500	1500	1	الموز
4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	1	التمر
الخضروات									
1000	1000	1000	1200	1200	1200	1200	1200	1	البطاطس
1500	1500	1500	1800	1800	1800	2000	2000	1	البصل الجفاف
1000	1000	1000	1200	1200	1200	1500	1500	1	الباذنجان
1000	1200	1200	1200	1200	1200	1500	1500	1	الطماطم
4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	1	الباميا
اللحوم ومشتقاتها									
18000	18000	18000	20000	20000	20000	20000	20000	1	لحم الغنم بلدي
7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	1	الدجاج الحدي
5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	1	الدجاج المجمد ساديا
5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	1	طبق البيض
الأسماك									
10000	10000	10000	10000	10000	10000	12000	12000	1	السمك
24000	22000	22000	24000	24000	24000	24000	24000	1	الديك
18000	18000	18000	18000	18000	18000	20000	20000	1	السلمون

تحليل أسعار السلع

لشهر مارس 2026

محمد أبوبكر الأحمدى

مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

تحليل سوق الصرف :

اتسمت البيئة النقدية في عدن خلال شهر مارس بحالة من "الاستقرار الأفقي"، وهو مؤشر إيجابي حال دون وقوع انفجار سعري نتيجة زيادة الطلب في شهر رمضان

- استقر الدولار الأمريكي عند 1558 ريالاً طوال أسابيع الشهر، بينما استقر الريال السعودي عند 410 ريالاً

- هذا الاستقرار عمل كـ "مصدات تضخمية"، حيث منع التجار من إضافة هوامش ربح تحوطية ناتجة عن تقلب الصرف، مما حصر التغيرات السعرية في عوامل "العرض والطلب" فقط

السلع الأساسية والمكملة:

أظهرت السلع الأساسية (الدقيق، القمح، الأرز، الزيت) مقاومة تامة للانخفاض، وهو ما يُعرف بـ "لزوجة الأسعار" (Price Stickiness)

- استقرار دقيق السنابل

44,000 (ريال) وأرز الضخامة 86,000 (ريال) يشير إلى ثبات تكاليف الاستيراد والنقل.

- ارتفع السكر البرازيلي بنسبة 1.6% في النصف الثاني من الشهر ليصل إلى 63,000 ريال، نتيجة ارتفاع الطلب الصناعي والمنزلي المرتبط بالحلويات الرمضانية.

الفواكه والخضار:

- سجلت الخضروات (بصل، طماطم، باذنجان) أعلى مستوياتها في الأسبوع الأول (الأسبوع التحضيري لرمضان).

- مع انقضاء الأسبوع الثاني، حدث تراجع كبير في الأسعار؛ حيث هبط البصل الجاف بنسبة 25% (من 2,000 إلى 1,500 ريال)، وتراجعت الطماطم والباذنجان بنسبة 33% لتستقر عند 1,000 ريال

- تراجع الموز من 1,500 إلى 1,000 ريال، بينما

حافظ التفاح والبرتقال على قمم سعرية مرتفعة (5,000 و4,000 ريال على التوالي) نتيجة اعتمادهما على الاستيراد الخارجي وتكاليف الشحن

اللحوم والأسماك:

- اللحوم الحمراء: بدأت اللحوم البلدية بسعر 20,000 ريال، ومع تراجع حدة الطلب بعد الأسبوع الثاني، حدث انخفاض بنسبة 10% ليستقر السعر عند 18,000 ريال ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب بعد عيد الفطر المبارك.

- أظهر سمك التمد مرونة جيدة بانخفاضه من 12,000 إلى 10,000 ريال. في المقابل، شهد سمك الديرك تذبذباً (24,000 ريال في البدايات، انخفض لـ 22,000 ثم عاد لـ 24,000)، مما يعكس تأثيره المباشر بحالة البحر (العرض) وحجم الإقبال (الطلب)



”
مقالات
اقتصادية



■ د. عبدالفتحي جفمان

خبير نفطي و استشاري في تنمية
الموارد الطبيعية

لعنة النفط في اليمن!

محلاً للتجاذبات السياسية والحزبية والمناطقية، وأداة تستخدمها الأطراف المختلفة لتحقيق النفوذ والمصالح أما على مستوى الإدارة، فقد شهد القطاع النفطي انهياراً كبيراً في طريقة إدارته. فالجهات المفترض بها إدارة هذا القطاع، من وزارة النفط وهيئة الاستكشاف والإنتاج وشركات النفط والغاز الوطنية، لم تعد تعمل وفق معايير الكفاءة والشفافية، بل أصبحت خاضعة للمحاصصة والتعيينات السياسية والولاءات الحزبية. ومن هنا بدأت الكارثة الحقيقية لقد تم تدمير القطاع النفطي بسبب الفساد والإدارة غير الكفؤة، ثم جاءت المحاصصة لتقضي على ما تبقى منه.

لقد ناقشنا سابقاً أن لعنة النفط في اليمن تقوم على ثلاثة مستويات رئيسية: الملكية، والإدارة، والإيرادات. ومن خلال النظر إلى هذه المستويات الثلاثة يتضح حجم الاختلال الذي أصاب هذا القطاع حتى أوصله إلى وضعه الحالي، فعلى مستوى الملكية، ينص الدستور اليمني بوضوح على أن النفط والغاز ثروة وطنية تخص جميع اليمنيين، وأن تنظيم هذه الثروة واستغلالها من اختصاص السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب، بينما تتولى الحكومة ممثلة بوزارة النفط تنفيذ القوانين المنظمة لهذا القطاع. لكن ما حدث عملياً هو أن هذه الثروة لم تعد تُدار باعتبارها ملكاً عاماً لكل أبناء الشعب، وإنما أصبحت



■ لم تكن لعنة النفط في اليمن كامنة في وجود الثروة نفسها، بل في الطريقة التي أُديرت بها هذه الثروة منذ عقود. فالنفط الذي كان يفترض أن يكون مدخلاً لبناء الدولة وتحسين حياة المواطنين، تحول إلى مصدر دائم للأزمات والخلافات والصراعات، حتى أصبح القطاع النفطي نفسه واحداً من أكثر القطاعات عبثاً وفساداً وتضييعاً للموارد في البلاد.



ماذا عن ٢٠% حصة المحافظات المنتجة

بسبب العبث والفساد وانعدام الشفافية والمحاسبة.. بدأت تظهر الخلافات حول من يملك حق التصرف بهذه الإيرادات، ومن يحق له الحصول على نصيب منها. وما يُثار اليوم حول حصة المحافظات المنتجة، والتي يُقال إنها 20% من الإيرادات، ليس حلاً دستورياً



أن تذهب إلى وزارة المالية والبنك المركزي، وأن تُستخدم لتحسين الخدمات العامة وتمويل التنمية. لكن المواطن اليمني لا يرى أي أثر لهذه الإيرادات في حياته اليومية. فلا رواتب ولا كهرباء، ولا ماء، ولا طرق، ولا خدمات صحية أو تعليمية، بل على العكس، يزداد الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية عاماً بعد آخر

فأصبحت الشركات الوطنية الكبرى، التي كان يفترض أن تكون نموذجاً للإدارة الرشيدة، غارقة في الفساد وسوء الإدارة. وبدلاً من أن تُدار وفق اعتبارات فنية واقتصادية، أصبحت مواقع النفوذ داخلها موزعة بين القوى السياسية، وكل طرف يسعى إلى السيطرة على جزء من القطاع لتحقيق مكاسب خاصة ولهذا ظهرت الاختلالات

الكبيرة في شركات النفط والغاز، وبرزت ملفات الفساد في إدارة الشركات الوطنية، وتوسع النفوذ الحزبي داخل المؤسسات النفطية، وأصبحت المناقصات والمزادات والتعاقدات تتم في كثير من الأحيان بعيداً عن الشفافية والرقابة. كما ظهرت السوق السوداء للمشتقات النفطية، وانتشرت عمليات التهريب، وازداد العبث بالإنتـاخ والتوزيع، في وقت يعاني فيه المواطن من انعدام الوقود والغاز والكهرباء

أما المستوى الثالث، وهو الإيرادات، فهو الأخطر على الإطلاق. فإيرادات بيع النفط والغاز ومنتجات المصافي من المفترض



ولا قانونياً، بل هو مجرد حل مؤقت تم طرحه في ظروف استثنائية لامتناس الغضب الشعبي وتهدئة الشارع في ظل الانهيار السياسي والعسكري والأمني الذي شهدته البلاد منذ عام 2015.

هذه النسبة لم تصدر بقانون، ولم يوافق عليها مجلس النواب، ولم تتحول إلى اتفاق دستوري دائم، بل بقيت مجرد إجراء مؤقت فرضته الظروف. ولذلك فإن العودة اليوم للحديث عنها أو استخدامها كأساس لإدارة الموارد، إنما يكشف حجم الفراغ الدستوري والإداري الذي تعيشه الدولة

وما يحدث حالياً من خلافات حول نقل النفط الخام، أو الاعتراضات المتزايدة من بعض المحافظات المنتجة، أو التهديد بإيقاف التصدير أو النقل، ليس سوى نتيجة طبيعية لهذا العبث الطويل. فعندما لا تُدار الموارد الوطنية بصورة عادلة وشفافة، وعندما يشعر المواطن أن ثروته تُنهب ولا تعود عليه بأي منفعة، تبدأ المطالبات

المناطقية والمحلية بالظهور، ويبدأ الانقسام بين مؤيد ومعارض، وتتحول القضية من قضية وطنية إلى صراع على الحصص والمكاسب

ولهذا أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تمتلئ بالغضب والسخط والنقمة على الحكومة بسبب تدهور الخدمات وضعف الدولة وعجزها عن إدارة الثروة النفطية. فالمواطن الذي يعيش في محافظة منتجة للنفط لا يجد البنزين ولا الغاز ولا الكهرباء، ويرى في الوقت نفسه أن ثروات منطقته تُنقل وتباع دون أن ينعكس ذلك على حياته. ولذلك باتت الأصوات تتعالى، وظهرت حالة انقسام بين من يؤيد المطالبة بحصص للمحافظات، ومن يعارض ذلك باعتباره تهديداً لوحدة الدولة

لكن الحقيقة التي تؤكدتها كل هذه التطورات هي أن المشكلة ليست في نسبة الـ 20% ولا في المحافظات المنتجة ولا في نقل النفط من محافظة إلى أخرى، وإنما في فشل الدولة في إدارة القطاع النفطي برمته. فلو كانت

هناك إدارة عادلة وشفافة وكفؤة، ولو كانت الإيرادات تُصرف على الخدمات والتنمية، لما ظهرت كل هذه الخلافات، ولما وصل المواطن إلى هذا المستوى من الغضب واليأس

إن ما يجري اليوم يؤكد تماماً ما ذهبنا إليه منذ سنوات: أن القطاع النفطي في اليمن تعرض للتدمير المنهجي بسبب الفساد، والإدارة غير الكفؤة، والمحاصصة السياسية والحزبية على جميع المستويات. وبدلاً من أن يكون النفط وسيلة لبناء الدولة، أصبح سبباً في إضعافها. وبدلاً من أن يكون مصدر رفاه للمواطن، أصبح عنواناً للحرمان والانقسام والفوضى

وإذا استمرت هذه الطريقة في إدارة القطاع، فإن الوضع سيتجه إلى مزيد من التدهور، وستزداد الخلافات بين المحافظات والسلطات، وسيضيع ما تبقى من الموارد الطبيعية في البلاد، بينما يظل المواطن هو الخاسر الأكبر، محروماً من ثروته ومن أبسط حقوقه في الحياة الكريمة





■ عبدالقادر السميطي

النحل اليمني

حكاية تعب بين بركت الماضي وقسوة الحاضر

لم يكن العسل آنذاك سلعة تجارية بقدر ما كان رمزاً للكرم والتكافل. يُستخدم للعلاج قبل الغداء، ويُهدى للمريض والجار دون انتظار مقابل. كانت البركة حاضرة، والنفوس قانعة لكن الزمن تغير...

اليوم، أصبح العسل اليمني من أغلى المنتجات، وارتفعت أسعاره بشكل لافت، حتى بات الحصول عليه عبئاً على الكثيرين. هذا التحول لم يأت من فراغ، بل هو انعكاس لتحديات متراكمة أثقلت كاهل النحال

في إحدى قرى أبين، يروي أحد النحالين قصته قائلاً:

كنت أملك أكثر من 100 خلية نحل، أتقل بها في مزارع دلتا أبين

يحكي كبار السن عن نحال في جبال يافع، كان ينزل من قمم شاهقة مربوطاً بحبل بسيط، يجمع أقراص العسل من بين الصخور. وفي إحدى المرات انقطع الحبل جزئياً، فبقي معلقاً بين السماء والأرض لساعات، حتى تم إنقاذه. لم تكن تلك القصة استثناءً، بل كانت واقعاً يتكرر، حيث كان يوم حصاد العسل يُعد من أخطر أيام حياة النحال ورغم كل هذه المخاطر،

”

■ لم تكن تربية نحل العسل في اليمن يوماً مهنة عادية، بل كانت مغامرة محفوفة بالمخاطر، تختلط فيها الشجاعة بالصبر، ويغلب عليها طابع البساطة والرضا. في الأزمنة الماضية، كان النحال يتجه نحو الجبال الوعرة والكهوف العميقة، يحمل حباله على كتفه، ويغامر بحياته من أجل قطرة عسل.



لكن في أحد المواسم، انتشرت افات زراعية على المحاصيل مما أدى ذلك إلى استخدام المبيدات فرُشَّت المبيدات في المزارع المجاورة بطريقه عشوائية ودون تنسيق، فاستيقظت صباحاً لأجد نصف خلايا النحل قد نفقت، وكانت خسارة موجهة، ليس فقط مادياً، بل نفسياً أيضاً وفي منطقة أخرى من بلادنا اضطر أحد النحالين إلى قطع مئات الكيلومترات بحثاً عن مرعى مناسب بعد أن تدهورت الأشجار الرحيقية بسبب الجفاف والاحتطاب الجائر يقول....

كنا في السابق نجد اشجار السدر والسممر والقرض كثير من الأشجار الرحيقية في كل وادي وفي كل جبل لكن اليوم للأسف نبحث عنه كما نبحث عن الماء لأسباب الاحتطاب والرعي الجائر....

أما التغيرات المناخية، فقد لعبت دوراً كبيراً في اضطراب مواسم الإزهار، مما انعكس مباشرة على إنتاج العسل. يضاف إلى ذلك انتشار أمراض النحل مثل الفاروا وهو طفيل وأمراض النوزيما وأمراض الحضنه والأمراض الفيروسية الأخرى الذي تسبب تشوه

الأجنحة وارتفاع تكاليف النقل والتغذية، وارتفاع أسعار المواد الخاصة في تربية النحل مثل...الفرزات وأدوات التعبئة وغير ذلك ما جعل المهنة أكثر تعقيداً من أي وقت مضى

ورغم دخول التقنيات الحديثة مثل الخلايا الخشبية المحسنة، وخلايا لانجستروث الحديثة والتي ساعدت في تحسين الإنتاج نسبياً، إلا أن التحديات الكبرى ما زالت قائمة، بل وتزداد عاماً بعد آخر

لذلك، فإن ارتفاع أسعار العسل ليس مبالغه، بل هو نتيجة طبيعية لرحلة شاقة تبدأ من زهرة صغيرة، وتواجه خلالها النحلة والنحال معاً ظروفاً قاسية. فالعسل اليوم يُنتج في بيئة أصعب، وبتكاليف أعلى، وبمخاطر أكبر

بين الماضي والحاضر، يبدو الفرق واضحاً

في الأمس... كانت الطبيعة سخية، والتكاليف بسيطة، والنية صافية أما اليوم... فقد أصبحت المهنة جزءاً من اقتصاد مرهق، تحكمه التحديات والندرة. وفي نفس الوقت قيمة خلايا نحل العسل

مرتفع جداً جداً ورغم كل ذلك، يبقى الأمل قائماً...

فإنقاذ قطاع النحل في اليمن ممكن، إذا ما تكاتفت الجهود للحفاظ على الأشجار الرحيقية، وزيادة التشجير في كل ربوع الوطن... وتنظيم استخدام المبيدات، ودعم النحالين بالتدريب والمعدات، وإنشاء جمعيات تعاونية تحميهم وتساندهم

اخيراً نقولها بكل صراحة

تربية نحل العسل بحاجة إلى اداره متكاملة لإدارة المناحل بطريقه علميه. فالعسل اليمني غالباً لأنه خلاصة معاناة وجهد طويل. وهو قصة إنسان ونحلة وطبيعة... إذا انسجمت، أهدتنا الشفاء، وإن اختل توازنها، أصبح العسل كأنه يُستخرج من بين الصخور

تذكر دائماً عزيزي المزارع.

ان النحل شريك أساسي في زيادة إنتاجك الزراعي، وحارس خفي في صناعة الجودة للإنتاج فما عليك إلا أن تتجنب استخدام المبيدات في وقت الازهار حتى لا تتسبب في الأضرار بنحل العسل





■ معاذ الصبري

نقيب المحاسبين - رئيس مركز
المستشارين اليمنيين

أزمة السيولة في اليمن.. فرصة لا تُعوّض للتحوّل الرقمي والشمول المالي

- خفض تكلفة طباعة
ونقل النقد
- توسيع قاعدة الشمول
المالي

ثانياً: الرواتب الإلكترونية...

نقطة البداية

أكبر مدخل عملي
للتحول الرقمي هو:
- صرف رواتب القطاع
العام والخاص عبر أنظمة
دفع إلكترونية

- إلزام المؤسسات الكبرى
باعتماد التحويل البنكي
بدلاً من النقد
- تشجيع التجار على
استخدام نقاط البيع
والمحافظ الرقمية
- حين تدخل الرواتب عبر
النظام المصرفي، يتحرك
المال داخل المنظومة
الرسمية بدل أن يتكدس
في المنازل والخزائن

لكن وسط هذا المشهد
القاتم، تبرز حقيقة مهمة:
• أزمة السيولة يمكن أن
تتحول إلى نقطة انطلاق
لإصلاح مالي شامل، إذا
توفرت الإرادة والرؤية

أولاً: لماذا نستمر في
الارتهان للنقد الورقي؟

• الاقتصاد الذي يعتمد
كلياً على النقد:
- أكثر عرضة للاكتناز
خارج الجهاز المصرفي
- أقل شفافية.
- أضعف في الرقابة
والتحصيل الضريبي
- وأكثر هشاشة أمام
الأزمات
• في المقابل، التحول
إلى الدفع الإلكتروني
يحقق:
- تسريع الدورة النقدية
- تقليل مخاطر السرقة
والتزوير



■ لم تعد أزمة السيولة
النقدية في اليمن مجرد
اختناق مصرفي عابر، بل
أصبحت ظاهرة مزمنة
تُربك السوق، وتُعطل
الأعمال، وتضع المواطن
أمام طوابير انتظار طويلة
من أجل الحصول على
جزء من ماله. وفي ظل
الانقسام النقدي القائم
بين إدارة البنك المركزي
اليمني في عدن و صنعاء،
تفاقمت المشكلة حتى
باتت تمسّ جوهر الدورة
الاقتصادية اليومية.



ثالثاً: الشمول المالي ضرورة لا ترف

نسبة كبيرة من اليمنيين خارج القطاع المصرفي

وهذا يعني:

- اقتصاداً موازياً واسعاً
- ضعفاً في التخطيط

النقدي

- صعوبة في إدارة التضخم
الشمول المالي ليس شعاراً... بل أداة استقرار

الخلاصة:

التحدي الحقيقي: الثقة

التحول الرقمي لا ينجح بقرار إداري فقط، بل ببناء الثقة

أزمة السيولة ليست كارثة اقتصادية فقط... بل إنذار إصلاحي

إذا تم استغلالها بشكل مدروس، يمكن أن تكون مدخلاً لـ:

- إعادة هيكلة النظام المالي

- تعزيز الشفافية

- تقليص الاقتصاد الموازي
- وتحقيق تحول رقمي حقيقي يخدم المواطن قبل الدولة

السؤال لم يعد: كيف نحل أزمة السيولة؟ بل: هل نملك الشجاعة لتحويلها إلى فرصة إصلاح؟





د. سامي محمد قاسم

رئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة عدن

الحماية التجارية وتأثيرها على التجارة الدولية



■ الحماية التجارية

هي سياسة اقتصادية تتبناها الدول لتقييد الواردات وحماية الصناعات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية. تشمل آلياتها فرض رسوم جمركية، حصص استيراد، وإعانات للمنتجين المحليين. رغم أنها قد تدعم النمو المحلي مؤقتاً، إلا أنها غالباً ما ترفع أسعار المستهلكين، وتقلل كفاءة السوق، وتسبب نزاعات تجارية دولية.

حيث تلجأ العديد من الدول الى فرض رسوم جمركية تحت بند المعاملة بالمثل مما يشعل حرباً تجارياً وهو ما قد شاهده العالم قبيل الحرب العالمية الثانية وكانت احد اسبابه. ذ

أدوات وأساليب الحماية

التجارية:

التعريفات الجمركية:

ضرائب ترفع سعر السلع المستوردة، مما يجعلها أقل جاذبية مقارنة بالمحلية
حصص الاستيراد : تحديد سقف لكمية سلع معينة يمكن استيرادها

الإعانات والمساعادات الحكومية:

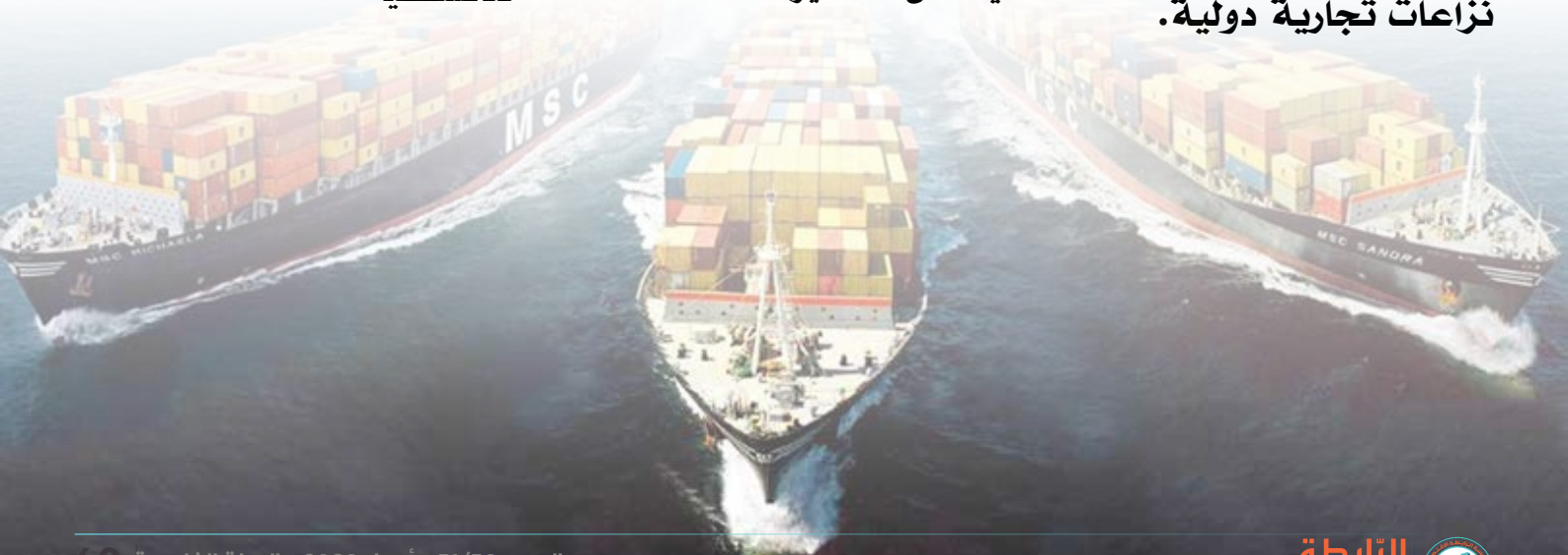
تقديم دعم مالي للمنتجين المحليين لخفض تكاليف إنتاجهم

قيود غير جمركية:

وتشمل التراخيص، المعايير الصحية والبيئية الصارمة، وقواعد المنشأ

تخفيض قيمة العملة:

جعل الصادرات أرخص والواردات أغلى، مما يمنح الصناعة الوطنية ميزة تنافسية



أبرز الدول التي لجأت إلى الحماية التجارية:

أبرز الدول التي لجأت إلى الحماية التجارية (سواء عبر الرسوم الجمركية، القيود الكمية، دعم الصناعات المحلية، أو سياسات الإحلال محل الواردات) يمكن تصنيفها إلى تجارب تاريخية وحديثة على النحو الآتي:

أولا دول كبرى تبنت الحماية في مراحل مفصلة

1) الولايات المتحدة الأمريكية

- القرن 19 اعتمدت رسوماً جمركية مرتفعة لحماية صناعاتها الناشئة (خاصة الصلب والمنسوجات)

- قانون سموت - هاولي 1930 رفع الرسوم بشكل كبير خلال الكساد الكبير

- مرحلة حديثة (-2018)

2020): فرضت رسوماً على واردات صينية، والصلب و

الألومنيوم، تحت مبررات الأمن القومي والعجز

التجاري

2) ألمانيا (قبل الحرب العالمية الأولى)

فرضت رسوماً على المنتجات الزراعية والصناعية

لدعم التصنيع السريع في أواخر القرن 19.

3) اليابان

بعد الحرب العالمية الثانية: حماية الصناعات المحلية (السيارات، الإلكترونيات) عبر قيود غير جمركية، وتوجيه ائتماني، ودعم صناعي حتى اشتداد قدرتها التنافسية

4) كوريا الجنوبية

ستينيات-ثمانينيات القرن 20: تبنت سياسة إحلال الواردات ثم دعم الصادرات، مع حماية قوية للصناعات الثقيلة (الصلب، السفن، السيارات)

5) الصين

منذ انطلاق الإصلاحات 1978: حماية تدريجية للسوق المحلي، نقل تكنولوجيا مشروط، دعم حكومي واسع، وسياسات صناعية موجهة (مثل "صنع في الصين 2025")

ثانياً دول نامية اعتمدت

إحلال الواردات

6) البرازيل

منتصف القرن 20: قيود على الواردات ورسوم مرتفعة لبناء قاعدة صناعية وطنية

7) الهند

قبل إصلاحات 1991: نظام 'الرخص' وقيود استيراد واسعة لحماية الصناعة المحلية بعد 2014: عادت لرفع بعض الرسوم في قطاعات مختارة (الإلكترونيات، الزراعة)

8) الأرجنتين

سياسات حمائية متكررة لحماية الصناعة الوطنية، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية

9) مصر (الخمسينات -

السبعينات)

تبنت نموذج إحلال الواردات، وتأميمات، وقيوداً على التجارة الخارجية

ثالثاً دول أوروبية معاصرة

10) فرنسا

دعم الصناعات الاستراتيجية (الطاقة، الطيران)، وقيود على الاستحواذات الأجنبية في قطاعات حساسة

11) المملكة المتحدة

(بعد بريكست)

أعدت تصميم سياستها التجارية، وفرضت ترتيبات حمائية في بعض القطاعات الزراعية والصناعية

ثالثاً الدعم المسموح به

(Subsidies)

ليست كل الإعانات ممنوعة.
المسموح يشمل:
- دعم البحث والتطوير
- دعم المناطق الفقيرة
- دعم البنية التحتية
العامّة

الممنوع:

دعم مشروط بالتصدير
دعم مشروط باستخدام
مدخلات محلية بدل
الأجنبية

رابعاً القيود الفنية والصحية

من خلال:

اتفاقية الحواجز الفنية

(TBT)

اتفاقية الصحة والصحة
النباتية (SPS)

يمكن وضع:
معايير جودة
اشتراطات صحية
مواصفات فنية
لكن يجب أن تكون:
مبنية على أسس علمية
غير تمييزية
أحياناً تُستخدم كحمائية
غير مباشرة

نتائج الحمائية التجارية

على التجارة الدولية:

لقد كان للحمائية التجارية
العديد من النتائج على

أهم الآليات القانونية

التي تسمح بها المنظمة:

أولاً الرسوم الجمركية ضمن

الحدود المربوطة (Bound)

(Tariffs)

كل دولة عند انضمامها
تلتزم بسقف جمركي
محدد

يمكنها فرض رسوم حتى
هذا السقف دون مخالفة
لا يجوز تجاوز السقف إلا
بتعويض الدول المتضررة
تستخدم كثيراً في الدول
النامية لرفع الرسوم ضمن
الحدود المتفق عليها

ثانياً تدابير الدفاع التجاري

(أهم أدوات الحمائية المشروعة)

1 مكافحة الإغراق (An-

ti-Dumping)

إذا ثبت أن دولة تصدّر
سلعة بسعر أقل من
قيمتها العادلة مما يضر
بالصناعة المحلية

الشروط:

وجود إغراق فعلي.
وجود ضرر للصناعة
المحلية
علاقة سببية بينهما.

أداة تستخدمها الولايات
المتحدة، الاتحاد الأوروبي،
الهند، تركيا بكثرة

وبالتالي لا توجد دولة
صناعية كبرى تقريباً لم
تستخدم الحمائية في
مرحلة من مراحل نموها

الضرق يكمن في:

مدى شمولية الحمائية
(كاملة أم انتقائية)
مدتها الزمنية (مؤقتة
لبناء القدرة التنافسية أم
دائمة)

ارتباطها باستراتيجية
تصديرية أم انغلاق اقتصادي
التجارب الناجحة (كوريا،
اليابان) ربطت الحمائية بـ
تحسين الإنتاجية والتصدير،
بينما فشلت تجارب أخرى
بسبب الحماية الدائمة دون
تطوير الكفاءة

لكن يبقى هنا سؤال
مهم كيف يمكن للدول
فرض الحمائية في ظل
شروط منظمة التجارة
العالمية؟

لأن الانضمام إلى منظمة
التجارة العالمية (WTO)
لا يعني التخلي الكامل
عن الحمائية، بل يعني
تقييدها بقواعد محددة
الدول لا تستطيع فرض
حمائية عشوائية، لكنها
تستطيع استخدام أدوات
'مشروعة' داخل إطار
الاتفاقيات



لكن نسبة التجارة الخاضعة لقيود مباشرة بقيت أقل من 10% من إجمالي التجارة العالمية النتيجة: تباطؤ التجارة لكن دون انهيار شامل بسبب وجود قواعد WTO.

ثالثاً الحرب التجارية

الأمريكية - الصينية (2018)

(2020-)

الرسوم:

الولايات المتحدة فرضت رسوماً على واردات صينية تتجاوز 360 مليار دولار الصين ردت برسوم على سلع أمريكية بقيمة تقارب 110 - 120 مليار دولار متوسط الرسوم الأمريكية على السلع الصينية ارتفع من 3% إلى أكثر من 19%.

متبادلة النتيجة: انكماش حاد في التجارة العالمية وتفاقم الركود

ثانياً: موجة الحمائية بعد

الأزمة المالية 2008

رغم عدم انهيار شامل للنظام التجاري، فإن 2009 شهد:

تراجع التجارة العالمية بنحو 12% (أكبر هبوط منذ الحرب العالمية الثانية)

وفق تقارير Global Trade

:Alert

بين 2009 - 2019 تم تسجيل أكثر من 10,000 إجراء تقييدي عالمياً (رسوم، دعم، قيود غير جمركية)

التجارة الدولية خلال فترات تطبيقها المتعدده عبر التاريخ سنورد أبرز اثارها كالتالي:

اولاً: الكساد الكبير (قانون

سموت-هاولي 1930)

رفع متوسط الرسوم الجمركية الأمريكية من نحو 38% إلى قرابة 60% على آلاف السلع

بين 1929 و1934:

انخفضت التجارة العالمية بنحو 66% (من 3 مليارات دولار إلى 1 مليار تقريباً بالقيم الجارية آنذاك) تراجعت الصادرات الأمريكية بنحو 61%.

كثير من الدراسات تشير إلى أن الحمائية عمّقت الانكماش عبر ردود انتقامية

الأثر بالأرقام:

1) على التجارة الثنائية

انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنحو 16% في 2019. تراجعت التجارة الثنائية الإجمالية بنحو 15% تقريباً في ذروة الحرب

2) على الأسعار

دراسات الاحتياطي الفيدرالي أشارت إلى أن: المستهلك الأمريكي تحمّل نحو 100% تقريباً من عبء الرسوم عبر ارتفاع الأسعار

تكلفة إضافية على الأسر الأمريكية قُدرت بحوالي 800 - 1,000 دولار سنوياً للأسرة المتوسطة (في ذروة الرسوم)

3) على الناتج العالمي

صندوق النقد الدولي (2019) قدّر أن تصاعد التوتيرات التجارية خفّض النمو العالمي بنحو 0.8% من الناتج العالمي بحلول 2020.

ووفقاً وفق نماذج البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي:

زيادة الرسوم الجمركية بنسبة 10% قد تؤدي إلى: انخفاض حجم التجارة الثنائية بنحو 15%—20%.

القيود غير الجمركية يمكن أن تعادل رسوماً ضمنية بنسبة 20%—30% في بعض القطاعات

الدول ذات الرسوم

المرتفعة تاريخياً سجلت:

انخفاضاً في نمو الصادرات بنحو 1 - 2 نقطة مئوية سنوياً مقارنة بالدول المنفتحة

وفي النهاية ومن خلال دراسة التجارب السابقة نصل إلى نتيجة ان الحمائية التجارية لا يمكن لها ان تحقق اهداف اقتصاديه طويله المدى ولكن يمكن ان تكون نقطه مفصلية لإنقاذ الاقتصاد في فتره مؤقتة وقصيرة يرتبط ذلك بوجود سياسة مخطط اقتصادية شاملة مؤقتة مزمنة مع الاعتماد على الاقتصاد وسوق محلي واسع يمكن تعويض اي خسائر نتيجة لاتخاذ تدابير معاكسه من الدول الاخرى





■ د. علي سعيد صالح

باحث في العلوم الاستراتيجية

البتروبوليتكس:

النفط كأداة قوة في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي

"البتروبوليتكس"، الذي يدرس كيف تؤثر عوائد النفط في طبيعة الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية "تشير الدراسات إلى أن الدول النفطية (Petro-states) تواجه تحديات خاصة مثل تقلب النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد، وزيادة احتمالات الصراع الداخلي".¹

• الإطار المفاهيمي للبتروبوليتكس

1. يعرف البتروبوليتكس: "بأنه تفاعل النفط مع السلطة السياسية بما يشمل إنتاجه، توزيعه، واستخدامه كأداة نفوذ داخلي وخارجي ويتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية"²

نهدف في هذا البحث إلى تحليل دور النفط في تشكيل سلوك الدول، وتأثيره على الاستقرار السياسي، وبناء التحالفات، والصراعات الدولية. كما نركز على الأبعاد العربية واليمينية، باعتبارها حالات نموذجية لتأثير الموارد الطبيعية على السياسة والاقتصاد. ونستنتج إلى أن النفط ليس مجرد مورد اقتصادي، بل أداة استراتيجية تعيد تشكيل موازين القوة والنفوذ

باعتبار أن النفط أحد أهم الموارد الاستراتيجية في العالم المعاصر، إذ يرتبط بشكل مباشر بالأمن القومي والتنمية الاقتصادية. وقد أدى هذا الارتباط إلى نشوء مفهوم

”

■ تمثل

البتروبوليتكس أحد أهم المفاهيم في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، حيث يعكس العلاقة التفاعلية بين النفط والسلطة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

1. مجلة بحوث الطاقة والعلوم الاجتماعية: النفط، والسياسة الداخلية، والصراع الدولي .
2. مجلة المراجعة الاقتصادية الأوروبية: البتروبوليتكس العشوائية (السياسة النفطية الاحتمالية).



التحالفات الدولية، كما في حالة التكتلات النفطية مثل "بتروكاريبي"4.

• البتروبوليتكس في العالم العربي

1. النفط كأداة قوة عربية: لعب النفط دوراً حاسماً في تعزيز النفوذ العربي عالمياً مثال بارز: "استخدام سلاح النفط" في السبعينيات5.

2. التحديات:

- الاعتماد الريعي.
- ضعف التنوع الاقتصادي.
- التأثير بالصراعات الإقليمية.

3. التحولات الحديثة:

- الاتجاه نحو تنويع الاقتصاد
- إلى الطاقة المتجددة.
- تراجع الاعتماد المطلق على النفط

• البتروبوليتكس في اليمن

1. الخصائص العامة: اليمن دولة نفطية محدودة الموارد لكنها: • تعتمد جزئياً على عائدات النفط

انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية، خاصة في الدول المعتمدة عليه بشكل كبير

3. تأثير النفط على الديمقراطية: تشير بعض الدراسات إلى علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار النفط ومستوى الحرية السياسية، فيما يعرف بـ"قانون البتروبوليتكس"

• البتروبوليتكس على المستوى الدولي

1. النفط كأداة نفوذ سياسي: يستخدم النفط لتحقيق أهداف استراتيجية، مثل:

- الضغط السياسي (كما في أزمة النفط 1973)
- بناء التحالفات الدولية.
- تعزيز النفوذ الإقليمي.

2. النفط والصراعات: ترتبط الدول النفطية بمعدلات أعلى من النزاعات الدولية، خاصة عندما تتداخل العوامل الداخلية مع الموارد النفطية

3. الجغرافيا السياسية للطاقة: النفط يشكل أساساً لإعادة تشكيل

• البعد الاقتصادي: تأثير عوائد النفط على الاقتصاد.

• البعد السياسي: طبيعة النظام السياسي

• البعد الجيوسياسي: استخدام النفط كأداة قوة.

2. العلاقة مع الاقتصاد السياسي الدولي.

النفط عنصر مركزي في الاقتصاد العالمي، مما يجعل الدول المنتجة جزءاً من شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل والمنافسة

• البتروبوليتكس على المستوى الداخلي

1. لعنة الموارد (Re- source Curse): تشير الأدبيات إلى أن الدول الغنية بالنفط غالباً ما تعاني من3:

- ضعف المؤسسات
 - انتشار الفساد
 - غياب التنوع الاقتصادي
- كما أن عوائد النفط قد تعزز الأنظمة السلطوية وتقلل من المساءلة السياسية

2. الاستقرار السياسي:

3. مجلة بحوث الطاقة والعلوم الاجتماعية: أسعار النفط والاستقرار السياسي.

4. مجلة الجغرافيا السياسية: البتروبوليتكس وقوة الطاقة.

5. مجلة التاريخ الدبلوماسي: حظر النفط العربي عام 1973.



• تتأثر بشدة بالتقلبات السعيرية

2. التحديات الرئيسية:

- ضعف الإنتاج والاستثمار.
- تأثير الصراع السياسي على القطاع النفطي.
- غياب الاستقرار المؤسسي.
- 3. الأهمية الاستراتيجية: رغم محدودية الإنتاج، يتمتع اليمن بموقع جيوسياسي مهم: • قريه من باب المنذب . • ارتباطه بأمن الطاقة العالمي

4. الفرص المستقبلية:

- تطوير قطاع الغاز
- تحسين الحوكمة
- جذب الاستثمارات

• البتروبوليتكس والتغير المناخي:

أصبح النفط محورياً للنقاش العالمي حول البيئة، حيث ساهمت شركات النفط بشكل كبير في انبعاثات الكربون وتأثيرات التغير المناخي

• كيف تُستخدم

البتروبوليتكس للهيمنة؟

1. التحكم في الإمدادات:

الدول المنتجة الكبرى تستطيع التأثير على السوق العالمي من خلال زيادة أو خفض الإنتاج، كما تفعل منظمة أوبك. هذا يمنحها قدرة مباشرة على الضغط على الدول المستهلكة

2. التسعير كسلاح سياسي:

تغيير أسعار النفط يمكن أن يُستخدم لمعاقبة أو دعم دول معينة، وهو ما ظهر بوضوح خلال حظر النفط العربي 1973، حيث استخدم النفط كأداة ضغط سياسي على الغرب

3. السيطرة على الممرات

الحيوية:

التحكم في نقاط العبور الاستراتيجية مثل مضيق هرمز يمنح الدول نفوذاً هائلاً، لأن جزءاً كبيراً من تجارة النفط العالمية يمر عبره



4. الاستثمارات والتحالفات:

الدول الكبرى تستخدم الاستثمارات في قطاع الطاقة وبناء الشركات (أو حتى النزاعات) لتعزيز نفوذها في مناطق غنية بالنفط، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا

5. الشركات متعددة

الجنسيات:

شركات الطاقة العملاقة مثل إكسون موبيل وشل تلعب دوراً سياسياً غير مباشر عبر استثماراتها وعلاقاتها مع الحكومات

• مضيق هرمز كدراسة حالة في البتروليتكس يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط العالمية، الأمر الذي يجعله محورياً رئيسياً في تحليل Pet-ropolitics. وفي هذا السياق، يتجاوز المضيق كونه ممراً جغرافياً ليصبح أداة فاعلة في تشكيل توازنات القوة الدولية

"تظهر التفاعلات المرتبطة بالمضيق كيف

يمكن للدول المنتجة للطاقة، وعلى رأسها إيران، توظيف الموقع الجغرافي كورقة ضغط سياسية في مواجهة القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، خصوصاً في ظل العقوبات الاقتصادية والتوترات الإقليمية. ويبرز ذلك في التهديدات المتكررة بإغلاق المضيق، والتي تُستخدم كأداة ردع غير تقليدية ضمن استراتيجيات الصراع"⁶.

علاوة على ذلك، فإن أي اضطراب في أمن الملاحة في المضيق ينعكس مباشرة على استقرار أسواق الطاقة العالمية، من خلال تقلبات أسعار النفط وتعطل سلاسل الإمداد، مما يؤكد أن النفط ليس مجرد مورد اقتصادي، بل عنصر محوري في معادلة الأمن الدولي. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار مضيق هرمز نموذجاً تطبيقياً واضحاً لتجليات البتروليتكس، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية

• الخاتمة:

في ضوء ما تم تناوله

في هذا البحث، يتضح أن البتروليتكس لم يعد مجرد إطار تحليلي يربط بين النفط والسياسة، بل أصبح أداة استراتيجية محورية تُعيد تشكيل موازين القوة في النظام الدولي. فقد بين البحث أن النفط يمثل عنصراً حاسماً في بناء النفوذ السياسي والاقتصادي للدول، سواء من خلال التحكم في الإنتاج والأسعار، أو عبر توظيفه في التأثير على القرار الدولي

كما أظهرت محاور البحث أن العلاقة بين النفط والسياسة ليست علاقة استقرار دائم، بل تتسم بالتقلب والتوتر، خاصة في المناطق الحيوية مثل الشرق الأوسط، حيث تتداخل المصالح الجيوسياسية مع الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى أزمات وصراعات متكررة. وفي هذا السياق، برزت أهمية المضائق البحرية وخطوط الإمداد كأدوات ضغط ضمن معادلة البتروليتكس

وعلى المستوى الاقتصادي، أكد البحث أن الاعتماد

6. مركز ويلسون: السياسة النفطية والصراع.





النفطية، تقوم على تحقيق التوازن بين استثمار الثروة وتعزيز الاستقرار السياسي، مع مواكبة التحولات العالمية في مجال الطاقة، خاصة في ظل توجهه نحو الطاقات البديلة، بما يضمن استدامة الدور الاستراتيجي للدول النفطية في المستقبل

يمكن أن يكون النفط رافعة للتنمية وتعزيز السيادة الوطنية، لكنه في المقابل قد يشكل عامل هشاشة إذا لم يُدار ضمن سياسات رشيدة تقوم على التنوع الاقتصادي، والحوكمة، وتعزيز الاستقرار الداخلي ختاماً، يوصي البحث بضرورة تبني استراتيجيات وطنية متكاملة لإدارة الموارد

المفرط على العائدات النفطية قد يُضعف من قدرة الدول على تحقيق تنمية مستدامة، ويجعلها عرضة للتقلبات العالمية، وهو ما يُعرف بإشكالية "لعنة الموارد"⁷.

أما في السياق العربي واليميني، فقد بيّن المقال أن البتروبوليتكس يحمل فرصاً وتحديات في آنٍ واحد؛ إذ

7. مجلة البيئة والمجتمع: البتروبوليتكس والتنظيم





■ أ. هلال عبدالله عبدالرب
باحث اقتصادي

لغز الأسعار في اليمن.. من يحمي المستهلك؟

حوالي 410 ريالاً يمنيًا، أي بنسبة تحسن تقارب 40% إلى 50%. وبحسب القواعد الاقتصادية، فإن هذا التحسن يفترض أن ينعكس بشكل مباشر على أسعار السلع، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد مثل اليمن إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة؛ إذ لم تنخفض أسعار بعض السلع على الإطلاق، بينما انخفضت أسعار أخرى بشكل محدود، وينسب لا تتجاوز في كثير من الأحيان 10% إلى 20%، وهو ما يكشف عن فجوة واضحة بين التحسن في سعر الصرف والواقع المعيشي للمواطنين وهنا يبرز التساؤل الجوهري: لماذا يتحسن الريال ولا تتحسن الحياة؟

وقبل الخوض في تفاصيل هذه الإشكالية، لا بد من التوقف عند مفهوم حماية المستهلك، التي تُعد إحدى الركائز الأساسية لأي اقتصاد عادل، فحماية المستهلك هي مجموعة من القوانين والسياسات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان حصول الأفراد على سلع وخدمات بجودة مناسبة وأسعار عادلة، مع حمايتهم من الغش التجاري والاستغلال والممارسات الاحتكارية، كما تساهم في تحقيق التوازن داخل السوق وتعزيز الثقة بين المستهلك والتاجر

شهد سعر صرف الريال اليمني تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، حيث انخفض سعر صرف الريال السعودي من مستويات قاربت 770 ريالاً يمنيًا إلى

”

■ في مشهد اقتصادي يثير الكثير من التساؤلات، يشهد الريال اليمني تحسناً ملحوظاً في قيمته مقابل العملات الأجنبية، إلا أن هذا التحسن لا ينعكس على حياة المواطنين، الذين ما زالوا يواجهون أسعاراً مرتفعة تثقل كاهلهم يوماً بعد يوم. هذه المفارقة تضعنا أمام واقع اقتصادي غير متوازن، حيث يتحسن المؤشر النقدي، بينما تبقى المؤشرات المعيشية على حالها، أو تتدهور في بعض الأحيان.





- غياب قواعد بيانات دقيقة ومحدثة للأسعار
 - ضعف وعي المستهلك بحقوقه
 - الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة
 وفي ظل هذه التحديات، تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الجهات المعنية، حيث تقع مسؤولية حماية المستهلك على عاتق عدة جهات، منها:
 - وزارة الصناعة والتجارة.
 - جهات رقابية محلية أخرى
 - الجمعيات والمنظمات المعنية بحماية المستهلك

إن ما نشهده اليوم هو نموذج واضح لما يمكن تسميته بـ "تحسن بلا أثر"، حيث لا يصل التحسن الاقتصادي إلى المواطن، ولا يترجم إلى تحسن حقيقي في مستوى المعيشة، وهو ما يعكس خللاً في منظومة حماية المستهلك وتواجه حماية المستهلك في اليمن عدة تحديات، أبرزها:
 - ضعف الأطر القانونية أو عدم تفعيلها بشكل كافٍ
 - محدودية دور الجهات الرقابية المعنية
 - محدودية الإمكانيات لدى الجهات الرقابية المعنية.

يمكن تفسير هذا التباين بجملة من الاختلالات داخل السوق، من أبرزها ضعف الرقابة على الأسواق، استمرار تسعير السلع على أساس أسعار صرف سابقة مرتفعة وغياب التسعير العادل أو عدم الالتزام به، وضعف المنافسة، ووجود ممارسات احتكارية، إلى جانب غياب الشفافية في تحديد الأسعار. كما أن سلوكيات بعض التجار التي تميل إلى تعظيم الأرباح في ظل ضعف المساءلة، إضافة إلى توقعات بعودة تقلبات سعر الصرف، تسهم في إبقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة



ويفترض على الجهات المعنية أن تقوم بدور أكثر فاعلية من خلال:

- تكثيف الرقابة على الأسواق

- إنشاء نظام وطني لمراقبة الأسعار إلكترونيًا

- دعم المنافسة ومنع الاحتكار

- تعزيز الشفافية في الأسواق

- فرض عقوبات صارمة على المخالفين

- إعلان تسعيرة استرشادية محدثة بشكل مستمر

- إطلاق حملات توعية للمستهلكين

- إنشاء قنوات فعالة لاستقبال شكاوى المواطنين

والتعامل معها بجدية وشفافية

كما أن دور وسائل الإعلام مهم في تسليط الضوء على الممارسات السلبية وتعزيز الشفافية

ولا تقتصر حماية المستهلك على الجهات الرسمية فقط، بل

للمستهلك نفسه دور محوري لا يقل أهمية، يتمثل في:

- الإبلاغ عن أي تلاعب أو غش تجاري

- المقاطعة الواعية للتجار المخالفين

- التحقق من الأسعار ومقارنتها قبل الشراء

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع وتعزيز ثقافة الاستهلاك الواعي

إن لغز الأسعار في اليمن لا يمكن حله دون تدخل حقيقي يعيد ضبط العلاقة بين التاجر والمستهلك، ويضمن أن أي

تحسن اقتصادي ينعكس بشكل عادل على الجميع.

فاستمرار الوضع الحالي يعني أن السوق يعمل في اتجاه واحد فقط، وهو

ما يشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

والاجتماعي

والاجتماعي

في الختام، يبقى السؤال الأساسي: من يحمي المستهلك

في اليمن؟

والإجابة تكمن في وجود منظومة متكاملة تشمل القوانين الفعالة،

الرقابة الحقيقية، الوعي المجتمعي، ودعم دور

منظمات المجتمع المدني في الرقابة، وإلا سيظل

أي تحسن في العملة بلا أثر حقيقي على حياة

المواطنين، وستبقى الظروف المعيشية كما هي

وتتفاقم الفجوة بين تحسن العملة وارتفاع الأسعار بسبب التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،

وما نتج عنه من توترات عسكرية وإقليمية أثرت على أسواق الطاقة والسلع

في المنطقة، ما يزيد الضغوط على المستهلك اليمني ويجعل حماية

حقوقه أكثر إلحاحًا

إن استمرار ارتفاع الأسعار رغم تحسن سعر الصرف يعكس خللاً حقيقياً في السوق اليمني، ويؤكد أن

المستهلك لا يستفيد فعلياً من أي تحسن اقتصادي.

ومن هنا، لم تعد حماية المستهلك مجرد خيار، بل

ضرورة ملحة تتطلب تدخل الجهات المعنية وتعاون

المجتمع لتحقيق التوازن في السوق وضمان العدالة الاقتصادية

الاقتصادية

إن بناء سوق عادل وشفاف هو حجر الأساس لأي

استقرار اقتصادي، ويجب أن يكون هدفاً مشتركاً في

المرحلة القادمة لضمان أن يتحسن مستوى حياة

المواطنين بما يتناسب مع أي تحسن اقتصادي

أي تحسن اقتصادي

أي تحسن اقتصادي

أي تحسن اقتصادي



يكتبة:



د. حسين الملعي
رئيس مؤسسة الرابطة
الاقتصادية

الاقتصاد والناس

الاستقرار الاقتصادي والناس



المحلية بشكل طبيعي دون الحاجة إلى حمل أكياس من النقود لشراء حاجيات بسيطة

2- ثبات سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية

الامر الذي يساعد على ثبات القدرة الشرائية للسكان بالنسبة للمواطن الاستقرار يعني أن قيمة راتبه الذي يتقاضاه بالعملة المحلية لا تتغير بين يوم وليلة بسبب انهيار العملة. أن هذا

اهم ملامح ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

ان أبرز ملامح ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر سكان البلدان المضطرب ومنها (على سبيل اليمين):

1- استقرار الأسعار

ويتحقق ذلك عندما يذهب المواطن إلى السوق ولا يفاجأ بأن سعر رغيف الخبز أو زيت الطهي قد تضاعف مقارنة بالأسبوع الماضي واهم مؤشر لذلك توقف التسعير بالعملة الأجنبية وعودة العمل بالعملة

”

من وجهة نظر الناس العاديين وخاصة في بلد يعاني من اضطراب أو أزمات فإن الاستقرار الاقتصادي لا يُقاس بمؤشرات كلية معقدة مثل الناتج المحلي الإجمالي أو ميزان المدفوعات بل يختبر الاستقرار في تفاصيل حياتهم اليومية.

الاستقرار يساعد على احتفاظ التاجر والبائع بأسعار ثابتة لأكثر من أسبوع وألا تكون العملة الأجنبية هاجسا دائما يتم متابعته بخوف

3- توفر فرص العمل - الأمان الوظيفي-

ففي البلد المضطرب أول ما ينهار هو سوق العمل. الاستقرار يعني أن يعثر من هو في سن العمل على عمل دون واسطة أو سفر للخارج

ان عودة الناس إلى وظائفهم وانخفاض أعداد العاطلين عن العمل الذين يقضون ساعات أمام المقاهي، وعودة النشاط إلى المحلات التجارية هي ما يدل على الاستقرار

4- الأمان على المدخرات

-الثقة في النظام البنكي-

في أوقات الاضطراب يخشى الناس أن تتجمد أموالهم في البنوك أو أن تنهار قيم المدخرات وهنا الاستقرار يعني أن تشعر بأن أموالك آمنة. ان توقف صفوف الانتظار أمام البنوك - الهلع البنكي - وعودة الناس إلى الادخار بدلاً من تحويل كل أموالهم إلى ذهب او عملات أجنبية أو عقارات خوفاً من الضياع

5- انتظام الخدمات الأساسية

- دون انقطاع -

الاقتصاد المضطرب يصاحبه انهيار في الخدمات والاستقرار يعني أن تعود الأمور إلى طبيعتها. من خلال توفر الكهرباء لساعات أطول أو 24 ساعة مما يسمح لأصحاب المشاغل والورش بالعمل وتوفير المياه وانخفاض انقطاع الإنترنت وغيرها من الخدمات الأساسية

6- إمكانية التخطيط

للمستقبل

في أوقات الاضطراب يعيش الناس يومهم فقط وهنا الاستقرار هو القدرة على التفكير في المستقبل مثلاً أن يتمكن شاب من حساب تكاليف الزواج بعد سنة أو أن تفكر أسرة في تجديد منزلها لأنهم يتقن بأن قيمة أموالهم ستبقى كما هي حتى ذلك الوقت

7- انخفاض معدلات

الجريمة المرتبطة بالفقر
اليأس الاقتصادي يغذي

الجريمة والانقسات
الاجتماعية

عودة الشعور بالأمان في الطرقات وانخفاض حالات السرقة والخطف التي كانت تُمول من أجل فدية أو بسبب الفقر المدقع

8- توفر الدواء والغذاء -

الأمن الصحي والغذائي -

الندرة هي سمة الاضطراب والاستقرار يعني أن تجد الدواء في الصيدلية دون سعي حثيث، وأن تجد حليب الأطفال متوفراً باستمرار

باختصار من وجهة نظر الناس، الاستقرار الاقتصادي هو العودة إلى الحياة الطبيعية المتوقعة حيث يمكن للمواطن أن ينام ليلاً دون قلق على قوت أولاده في الغد، ويستيقظ صباحاً ليجد أن العالم لم ينقلب رأساً على عقب بين عشية وضحاها

تعاني اليمن من اضطراب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المشوار إليها أعلاه بسبب الحرب وما نتج عنها من ازمتات سياسية وأمنية واقتصادية وانسانية وهي مثال صارخ حالياً لاضطراب وهشاشة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. لتحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في اليمن يجب التركيز على خلق بيئة مواتية سياسياً واقتصادياً وامنياً واجتماعياً من خلال الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم كشرط اساسي لتحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل مستدام



أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة

AL ROBAN
الروبان

